

الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية

بحث يصدره
مكتب البحوث الاجتماعية

دراسة اجتماعية للأسرة
بهي السيدة زينب

أكتوبر ١٩٥٦م

obeykandi.com

محتويات البحث

٥	تقديم
٧	مقدمة
١٣	ميزانية الاسرة
٢٧	الحالة السكنية
٣٦	الخدمات الصحية
٣٨	الاحوال الشخصية
٤٦	خصوبة المتزوجات
٤٨	الحالة العلمية
٥١	الحالة العملية
٥٥	الناحية الترويحية
٥٩	جداول الاسرة
٦٦	جداول الافراد

obeykandi.com

تقديم

يسرني أن أقدم للمشتغلين والمهتمين بالمسائل الاجتماعية في بلادنا العزيزة البحث الأول من البحوث الاجتماعية الذي أعده مكتب البحوث الاجتماعية أحدث مشروعات الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .

والمتتبع لتاريخ الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وتطورها يرى فيه صورة واضحة لتطور حركة الإصلاح الاجتماعي في هذه البلاد ، فبين عام ١٩٣٧ - وهو العام الذي أنشئت فيه مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة كأول مشروع للجمعية - وعام ١٩٥٥ - وهو العام الذي أنشئ فيه مكتب البحوث الاجتماعية - تطورت الخدمات الاجتماعية في مصر من خدمات كانت تؤدي بدافع الرغبة في الخير الى خدمات يراعى فيها أصلا احتياجات الأفراد والجماعات والاعتماد على الدراسة والفن في اكتشاف هذه الحاجات ورسم سياسة واضحة لمواجهتها ومقابلتها .

وقد كانت الدراسة والبحث العلمى هما طابع الجمعية فيما قامت به من مشروعات اجتماعية . . . وكان لا بد لتوفير هذا الجانب العلمى التطبيقى أن تعمل الجمعية على اعداد طائفة من الإخصائيين الاجتماعيين ليتولوا تنفيذ المشروعات الاجتماعية التى تضعها الدولة ، فأنشأت الجمعية مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة التى ساهمت منذ انشائها عام ١٩٣٧ فى توفير عدد مناسب من هؤلاء الإخصائيين ، وبهذا أدخلت الجمعية فى نشاطنا التعليمى نوعا جديدا من فروع التعليم كانت البلاد فى أمس الحاجة اليه حتى تسير التغير الاجتماعى الذى أصبح صفة ملازمة للعصر الذى نعيش فيه .

وبعد عامين من انشاء المدرسة انتقلت الجمعية الى ميدان لم يكن مطروقا من قبل وهو ميدان الإصلاح الريفى ، فأدخلت لأول مرة نظام المراكز الاجتماعية

الريفية بإنشاء مركزين في قرى المنابيل وشطانوف عام ١٩٣٩ فوضعت بذلك الأساس الذى قامت عليه حركة الإصلاح الريفى فى مصر .

كذلك اتجهت الجمعية لأول مرة الى ميدان رعاية الأحداث المنحرفين فأنشأت مكتباً للخدمة الاجتماعية للأحداث وألحقت به داراً للملاحظة ووضعت للمكتب الأسس الصالحة المستندة الى الدراسة والنظريات الحديثة ويسعد الجمعية أن ينبع من هذا المكتب الجهود التى تقوم بها الدولة لتعميم الخدمات الخاصة بالأحداث المنحرفين بما يضمن لهذه الفئة من أبناء الوطن رعاية اجتماعية سليمة .

ثم اتجهت الجمعية الى ميدان خدمة الجماعات فأنشأت لذلك نادياً لأبناء الشعب وثلاثة أندية لبنات الشعب لتكون مراكز اجتماعية وثقافية لرعاية أبناء الشعب واعداد المواطن الصالح الذى يستطيع أن يسهم بنصيب وافر فى نهضة مجتمعه والرقى به . والجمعية وهى تقوم بهذه الجهود لم تقصد تعميم خدمات اجتماعية مختلفة ، وإنما كانت تهدف الى اقامة نماذج متنوعة من الخدمات وبذلك تنير السبيل أمام الدولة والهيئات الى المشاكل الاجتماعية ووسائل مقابلتها فتتولى التوسع فيها ونشرها أو الاقتباس منها .

والجمعية تتجه بجهودها فى الوقت الحاضر الى ميدان البحث الاجتماعى ، فأنشأت مكتباً ليتوفر على اجراء الدراسات والبحوث على البيئة المصرية لتكون الأساس الذى تقوم عليه مشروعات الإصلاح وتساهم بذلك فى حركة التخطيط العامة التى تتجه اليها الدولة فى نهضتها الحديثة .

وأنى اذ أقدم البحث الأول من سلسلة البحوث الاجتماعية التى يتوفر المكتب على دراستها ، أرجو أن يكون فيما احتواه من مادة ما يعين المشتغلين بالإصلاح الاجتماعى فى رسم سياسة الإصلاح المنشود وأن يكون فيما قامت به الجمعية من جهد فى هذا السبيل حافزاً للهيئات الاجتماعية الأخرى على الاهتمام بهذا الميدان الهام من ميادين نشاطنا العلمى . والله ولى التوفيق .

رئيس الجمعية

على ماهر

مقدمة

في عام ١٩٣٧ أنشئت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بأهداف أهمها إعداد وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين مع مراعاة الظروف المحلية والقيام بتجارب في مختلف نواحي النشاط الاجتماعي .

وتمشياً مع أهداف الجمعية في القيام ببحوث ودراسات على البيئة المصرية لتكون أساساً تقوم عليه المشروعات الاجتماعية ، فقد أنشأت مكتباً للبحوث الاجتماعية يقوم على إجراء هذه البحوث وتقويم مشروعات الجمعية كخطوة أساسية في رسم السياسة الفنية لهذه المشروعات .

وقد بدأت الدراسة الاجتماعية لدى السيدة زينب في عام ١٩٥٢ حين رأت مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة - أحد مشروعات الجمعية - أن تطرق ميداناً جديداً في التدريب العملي لطلابها بعد أن كان قاصراً على ميدان «خدمة الفرد وخدمة الجماعة» فشرعت بتجريب «تنظيم المجتمع» ، واتخذت من حي السيدة زينب أول مجال للتدريب لاعتبارات منها شعبية الحي وازدحامه بالسكان ، وسوء تخطيطه ، وبعثرة المؤسسات الاجتماعية القائمة فيه . ومن ثم توخى المدرسة أن يكون التدريب نواة لدراسة بيئة شاملة تكشف عن أوجه النقص في الخدمات التي تبذل فيه والمشكلات التي يعاني منها .

واتجهت النية إلى قصر التجريب في التدريب على شياخة واحدة هي «قلعة الكباش» لطلاب السنة النهائية بالمدرسة في العام الدراسي المذكور . وقد شجع نجاح الطلاب ، في الحصول على بيانات البيئة بمقتضى الاستمارة التي ساهموا في إعدادها ، المدرسة للتوسع في دراسة بيئة شياختين جديدتين هما «العتريس» و«الدرب الجديد» علاوة على الشياخة الأولى «قلعة الكباش» التي سبق

بحسبها ، فعهدت إلى طلاب السنة النهائية كذلك في العام الدراسي ١٩٥٢ / ١٩٥٣ بدراسة بيئية لها ، وقد روعي في تصميم استثمارة البحث استبعاد بعض البيانات الزائدة وإضافة بيانات جديدة كشفت عنها التجربة السابقة .

وقد فاق نجاح الدراسة البيئية في الشياخات الثلاث ما كان مقدراً لها من نجاح ، الأمر الذي حدا بالمدرسة إلى وضع خطة تنفيذية لتنظيم بيئة «حى السيدة زينب» ، وفقاً لأحدث الأسس العلمية وعلى ضوء ما يسفر عنه البحث الشامل لبيئة الحى بجميع شياخاته الأربع عشر من حقائق وبيانات ، وكذلك أعيدت دراسة استثمارة بحث البيئة وعرضت الاستثمارة بعد التعديلات التى ادخلت عليها على السيد الأستاذ الدكتور حسن حسين الذى تفضل «شكورا» بتعديدها وإقرارها ، كما وضع سيادته أسس اختيار الغينة ، وقد جندت المدرسة عدداً كبيراً من طلابها فى جمع البيانات عن الحى وبلغ عدد الاستثمارات التى ملئت بياناتها ١٧٠٠ استثمارة تضمنت بيانات وافية عن تكوين الاسرة من النواحي التعليمية والصحية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية .

وقد روجعت هذه الاستثمارات أكثر من مرة ، وتطلبت المراجعة رجوع الباحثين إلى البيئة من جديد لاستكمال بيان أو تصحيح آخر توخيا للدقة التامة التى أحيط بها تسجيل جميع بيانات الاستثمارة .

وقد سادف الباحثون بعض الصعوبات عند جمع البيانات نشير إليها فيما يلى :

١ - جهل الاهالى بالبحوث وأهدافها وسوء فهمهم للمقصود منها ، والدليل على ذلك ماورد من مبالغاة البعض فى تصوير أحوالهم المعيشية ظناً منهم أن ثمة مساعدات ستقرر لهم ، وما أدلى به التجار من بيانات بعيدة عن الصواب خشية التقديرات الضرائبية .

٢ - نفور المثقفين والمتعلمين من اعطاء البيانات بدافع السرية أو الشخصية ولجؤهم إلى الحيلة لتفادى مقابلة الباحثين علاوة على اعتقادهم أن مثل هذه الأبحاث تقتصر على الطبقات الفقيرة دون سواها .

٣ - عجز الناس عن التعبير عن الإجابات المقصودة بأسئلة الاستمارة وتذرع الباحثين بالكثير من الوسائل لانزاع الحقيقة من بين أفواههم وتصويرها بشكلها الواقعي في خضم المحاولات التي يقصد منها التستر .

٤ - نقص المصادر التي تزود الباحثين بالبيانات الإحصائية الدقيقة والحديثة مما استنفذ منهم وقتا طويلا ومجهودا ضخما للوصول إليها عن طريق البحث والتنقيب والتحرى والتقصي على الطبيعة ، ومن أمثلة ذلك خلوص كراسات الإحصاء من أرقام المنازل مع وجود التكرار والتضارب بين تسميات الشوارع والحارات والأزقة والعطوف ، والخطأ في كتابتها مما دعا الباحثين إلى التغلغل في كل شبر من الحى ودراسة البيئة على الطبيعة للاهتمام إلى مواقع المنازل فضلا عن تهمد الكثير منها وإحاطة بنائها بأرقام تتعارض مع التسلسل العددي لها .

٥ - التمسك بالتقاليد البالية نتيجة للجهل المتفشى بين الأهلين ، وحجتهم في ذلك توارثها عن السلف ومن أمثلتها « حرمة المنزل » فلا تطلأ أرضه قدم غريب ولا تنكشف فيه امرأة ولو كانت في حجاب ! مما اضطر الباحثين مكرهين إلى ارتياد المقاهى والمنتزهات لاستخلاص المعلومات من أرباب الأسر .

وقد استهدف هذا المشروع ما يأتى : -

أولا - الفائدة العلمية والعملية التي تعود على الحى من مثل هذه الدراسة .

ثانيا - اكتساب الطلبة والقائمين على البحث للمهارات الفنية والخبرات والتجارب .

ثالثا - وضع نواة لمركز ثابت للتدريب العملى لطلاب وطالبات معاهد الخدمة الاجتماعية في ميدان تنظيم المجتمع .

رابعا - إثارة إهتمام الجهات الحكومية والأهلية بفائدة المشروع لتعميمه فى الأحياء الأخرى وربط هذه الأحياء بنظام شامل لتنظيم مختلف الخدمات على ضوء المشاكل والحاجات فى المدينة الواحدة وفق أسس علمية سليمة .

خامسا - إيجاد صورة صادقة للحى مبنية على أساس من الدراسة والبحث يمكن

أن تكون في متناول يد القائمين على أمر الإصلاح الاجتماعي بمصر بصفة عامة ،
وأهل الحى موضوع البحث وهيئاته بصفة خاصة .

مراحل المشروع :

المشروع في أربع مراحل أساسية هي :

مرحلة الإعداد : أعد المشرفون على المشروع خطواته التمهيدية من أبحاث
واتصالات بجميع مصادر البيانات إلى تصميم استمارة البحث اللازمة وقد روعى في
تصميمها استيفاء البيانات التي تصور وتقيس الحاجات والمشاكل ، وتحدد مدى
الكفاية في الامكانيات والموارد الموجودة بالبيئة علاوة على إختيار العينات على
أسس إحصائية سليمة .

وقد تقرر أن تكون نسبة العينة التي يمكن الإعتماد عليها لتمثيل سكان هذا
الحى ٥ ٪ أو ما يعادل ١٠,٠٠٠ نسمة أى ما يقرب من ٢٠٠٠ أسرة بإعتبار أن
متوسط عدد أفراد الأسرة في مثل هذا الحى هو الى خمسة أفراد — وقد اختيرت
العينة إختيارا عشوائيا بطريقة الفترات المتساوية ، وكانت وحدة العينة هي المنزل
بمعنى أن المنزل الذى يظهر في العينة تجمع البيانات المطلوبة عن جميع الأسر
القاطنة به . بلغ عددها — كما روعى في حالة المنازل المهتمة والواقعة في العينة
استبدالها بالتي تسبقها مباشرة أو تليها مباشرة أيها يقطنه عدد أكبر من الأسر .

وقد كان من الأهمية بمكان إشراك الهيئات الحكومية والأهلية المعنية .
بمثل هذا المشروع والتي يمكن أن تلعب دورا رئيسيا لكسب تعاونها وتعضيدها مثل
مراقبة الشؤون الاجتماعية بالقاهرة ومصلحة الإحصاء والتعداد وغيرها من
الهيئات .

منحلة الدعاية :

لما كانت مثل هذه المشروعات تحتاج إلى الكثير من الدعاية والإعلان بالقدر
الكافى لتعبئة الأذهان وإعداد الهيئات والأفراد للتجاوب والتفاعل مع خطوات

المشروع فى مناطق البحث المختلفة ، فقد نشر بيان عن المشروع بالصحف وأذيع بالراديو طوال يوم كامل فى كل نشرة إخبارية ، فضلا عن مرور إحدى سيارات وزارة الصحة العمومية بمكبصوت تذيع منه إحدى الباحثات للتعريف بالمشروع والتنبيه إليه والدعوة إلى التعاون مع القائمين به .

مرحلة تفريغ البيانات وتبويبها والتعليق عليها :

بعد الانتهاء من عملية إختيار العينة وزعت المناطق على الباحثين ، وزودوا بالإرشادات اللازمة ، وتسلموا عناوين المنازل التى كفوا بجمع البيانات عن أسرها ، وعقدت عدة إجتماعات أثناء عملية جمع البيانات لمناقشة المشاكل والصعاب ودراسة الملاحظات والاتفاق على أسس البحث .

ثم تسلم مكتب البحوث الاجتماعية استمارات البحث التى بلغت حوالى ١٧٠٠ استمارة وبدأت عملية المراجعة والفرز ، فاستبعدت أربع وثمانون استمارة لعدم صلاحيتها أما لنقص فى بياناتها — لم يمكن إستكمالها لأسباب خارجة عن إرادة الباحثين — أو لغياب أفراد الأسر أثناء البحث وما إلى ذلك . وبعد عملية المراجعة والفرز قام المكتب بوضع رموز التفريغ للاستمارة وبنقل هذه الرموز (الكود) على الاستمارات . ثم كلفت إحدى الشركات الاحصائية بالقيام بمهمة التفريغ الآلى . وقد تمت جميع هذه العمليات بتوجيه وإشراف السيد الأستاذ السيد عبد الحميد الدالى المدرس بكلية التجارة بجامعة القاهرة الذى تولى مشكورا مهمة اعداد التقرير النهائى لهذا البحث .

ومكتب البحوث الاجتماعية اذ يقدم هذا البحث للمشغولين والمهتمين بالمسائل الاجتماعية يسره أن ينوه بجهود الذين تفضلوا بالمعاونة فى هذا البحث ويخص بالذكر السيد الأستاذ الدكتور حسن حسين والسيد الأستاذ السيد عبد الحميد الدالى ومصاحبة الاحصاء والتعداد وقسم الدعاية والإرشاد

بوزارة الصحة العمومية ووزارة الارشاد القومي « الاذاعة الاسلامية »
والهيئات الاهلية المختلفة وهيئة التحرير العليا وهيئة التحرير الفرعية
بالسيدة زينب، وقسم بوليس السميدة وطلبة مدرسة الخدمة الاجتماعية
بالقاهرة والافراد والاسر الذين تعاونوا في الادلاء ببيانات البحث فقد كان
لجهودهم جميعا اثر ملموس في انجاز البحث . والله ولي التوفيق .
مدير المكتب

نتائج بحث الأسرة بحى السيدة زينب

ميزانية الأسرة

تتطلب أبحاث الأسرة بالناحية الاقتصادية باعتبارها دعامة من أهم الدعائم التي تقوم عليها الأسرة ، ولها تأثير كبير على مكاتها في النواحي الاجتماعية والثقافية والصحية ، ولولا صعوبة الحصول على البيانات الخاصة بها وعدم إمكان الاطمئنان إلى نتائجها الاطمئنان السكافي لكان من الضروري أن يهتم بها التعداد العام للأبحاث الخاصة وحدها .

وتنقسم بيانات ميزانية الأسرة إلى بيانات الدخل وبيانات الإنفاق . ومن المستحسن بطبيعة الحال أن تكون البيانات في الناحيتين منسوبة إلى مصادرها ، فقد يكون الدخل من كسب عمل أو إيرادا من عقارات أو أوراق مالية أو غير ذلك ، كما أن الإنفاق يتجه إلى أبواب رئيسية كالغذاء والكساء والمسكن ، وإلى أبواب أخرى كالعلاج والمصروفات المدرسية والانتقال (داخل المدن) والمكيفات ، وهي جميعا ذات صفة خاصة تستدعى الالتفات إليها .

وفي الجدول الأول من جداول الأسرة (ص ٥٩) نجد بيانا بتوزيع الأسر طبقا لفئات الدخل السنوى بالجنيه وعدد أفراد الأسرة . ومن هذا الجدول يتبين لنا أن أكثر قليلا من ٥٠ ٪ من الأسر يقل دخلها السنوى عن ١٥٠ جنيها (أى أقل من ١٢٥٠ جنيها في الشهر) . ومن الملاحظات التي يجب الاهتمام بها أن عدد الأسر التي تحصل على دخل سنوى ٥٠٠ جنيه فأكثر أكبر مما ينبغي بكثير (ما يعادل عدد الأسر الواقعة في فئات الدخل الثلاث السابقة) . وفي رأينا أن هناك جنوحا إلى المبالغة في رقم الدخل من بعض الأسر وهذه ظاهرة يجب أن نتوقعها ، والإيمان بها هو الذي يدفع الكثيرين من الباحثين إلى تحاشي جمع البيانات الإحصائية عن الدخل .

ولكى نقلل ما أمكن من أثر هذه المبالغة الممثلة في ارتفاع تكرار الفئة الأخيرة للدخل قد رأينا عند حساب الوسط الحسابي للدخل أن نعتبر هذه الفئة مساوية في طولها للفئات الأخرى ، ولو أن هذا غير صحيح ، لأن دخل الأسرة قد يمتد إلى ما يزيد عن هذا الحد بكثير . وقد وجدنا أن متوسط الدخل السنوى

لأسرة بناء على ذلك يبلغ ١٩٢ جنيهها (ما يعادل ١٦ جنيهها في الشهر) ، وهو رقم يزيد عن المتوسطات الأخرى التي لا تتأثر بالقيم المتطرفة كالوسيط زيادة واضحة . (سبق أن رأينا أن الوسيط يقرب من ١٥٠ جنيهها في السنة) . هذه الزيادة تحدث رغم إنها ثمة الفئة الأخيرة عند ٥٥٠ جنيهها ، والسبب في ذلك أن كثيرا من هذه الأسر الواقعة في تلك الفئة تنتمي في الحقيقة إلى فئات الدخل السابقة لها ، ولو أمكن أن توضع في مكانها الصحيح لانخفاض الوسيط الحسابي للدخل انخفاضا محسوسا .

ومن هذا الجدول يتبين لنا أن متوسط عدد الأفراد في الأسرة هو ٥.٤ وهو يقرب من متوسط عدد أفراد العائلة المأخوذ من تعداد حي السيدة زينب في سنة ١٩٤٧ ، وهذا يدل على جودة اختيار العينة .

فاذا تصورنا أن هناك أسرة متوسطة من حيث الدخل وعدد الأفراد فان متوسط الدخل الشهري للفرد بها يزيد قليلا على ثلاثة جنيهات .

أما الجدول الثاني من جداول الأسرة (ص ٦٠) فيبين توزيع الأسر طبقا لفئات الإنفاق السنوي بالجنيه وعدد أفراد الأسرة . ومنه يتضح أن نحو ٥٣ ٪ من الأسر يقل إنفاقها السنوي عن ١٥٠ جنيهها وأن عدد الأسر التي تنفق ٥٠٠ جنيهه فأكثر يزيد عما ينبغي ولسكنه يقل عما يقابله في بيان الدخل ، وقد يكون ذلك لأن الاتجاه إلى المبالغة في الإنفاق أقل منه إلى المبالغة في الدخل ، أو بسبب أن الادخار تزداد إمكانياته كلما ارتفع الدخل ، والسبب الأخير في رأينا أرجح .

وباعتبار الفئة الأخيرة مساوية في طولها لسائر الفئات — كما فعلنا عند حساب الوسيط الحسابي للدخل والسبب الذي سبق ذكره — نجد أن متوسط الإنفاق السنوي للأسرة يبلغ ١٨٥ جنيهها (ما يعادل ١٥٤ جنيهها في الشهر) ، وهذا المتوسط يزيد بطبيعة الحال عما نحصل عليه من استخراج الوسيط (الذي يقل عن ١٥٠ جنيهها في السنة كما قدمنا) بسبب ارتفاع تكرار الفئة الأخيرة للإنفاق على حساب الفئات السابقة لها . ويمكن القول أن الوسيط الحسابي الحقيقي يقع بين الرقمين .

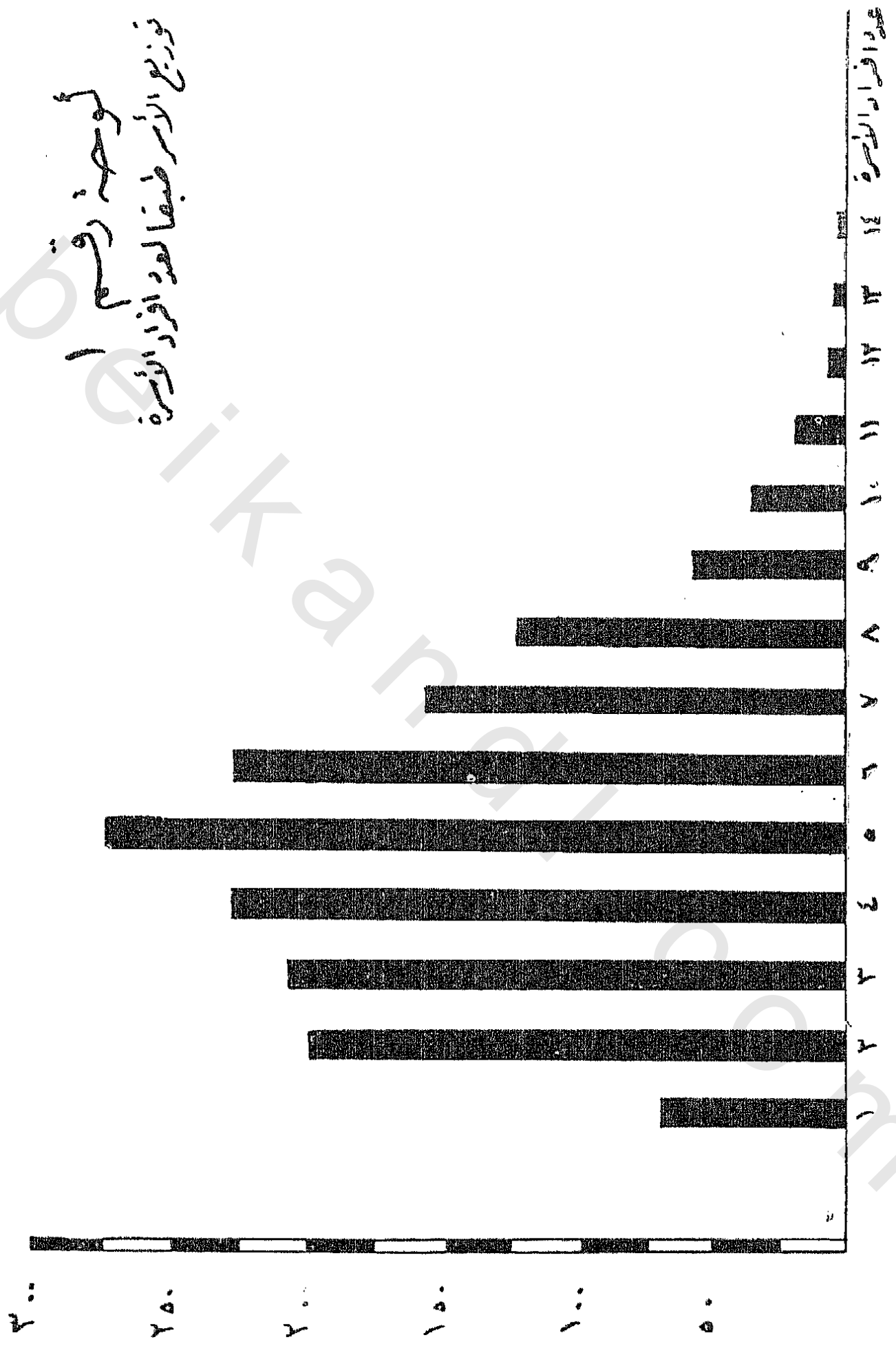
والأسرة المتوسطة من حيث الإنفاق وعدد الأفراد يقع فيها متوسط الإنفاق الشهري للفرد عند رقم يزيد قليلا عن ثلاثة جنيهات . والرقم هنا يقرب كثيرا من متوسط الدخل الشهري للفرد في الأسرة المتوسطة ، ومعناه تحقيق التوازن بين الدخل والإنفاق مع فارق ضئيل يدخر وهذا ما يمكن أن نتوقعه في مجتمع أحواله عادية .

فاذا انتقلنا إلى الجدول الثالث من جداول الأسرة (ص ٦١) فاننا نجد توزيع الأسر طبقاً لفئات الإنفاق الشهري على الغذاء وعدد أفراد الأسرة . والغذاء أهم

توزيع الأسر طبقاً لعدد أفراد الأسرة

الوحدة رقم ١

عدد الأسر



أبواب الإنفاق جميعاً فهو يمثل أول الضرورات الإنسان ، وتزداد أهميته للفرد وللأسرة والمجتمع كلما كان الفقر أكثر غلبة . ويبلغ الاهتمام بباب الغذاء حسب تقسيمه إلى أقسام فرعية وتخصيص جانب كبير من صحيفة الاستبيان لتقدير ما يصرف يومياً على هذه الأقسام لمدة شهر كامل حتى تكون البيانات أجدر بالثقة ، (١) ونظراً لأن بحث الأحوال الاجتماعية بحى السيدة زينب يتسع لاتجاهات كثيرة ليست ميزانية الأسرة غير واحدة منها ، فقد اكتفى فيه بطلب بيان الغذاء على وجه الإجمال .

ويستبين لنا من هذا الجدول أن أكثر من ثلثى الأسر تنفق على الغذاء كل شهر أقل من عشرة جنيهات ، وأن ٦٢٪ من هذه الأسر — ذات التغذية السهية — عدد الأفراد فيها أكثر من ثلاثة . وهناك ملاحظة لا تخلو من أهمية تلك هى أن نسبة الأسر التى تنفق على الغذاء عشرين جنهما فأكثر فى الشهر تبلغ ٩٪ فقط من مجموع الأسر . والواقع أن الإنسان يزيد إنفاقه على الغذاء كلما زاد دخله ولكن بنسبة تأخذ فى التناقص كلما زاد الدخل . ولذلك نجد أنه بينما أن نسبة الإنفاق على الغذاء فى الأسر الفقيرة مرتفعة (تبلغ فى بعض الأحيان ٦٠٪ من جملة الإنفاق) إذ بها تنخفض فى الأسر متوسطة الحال إلى نحو ٤٠٪ وهى تقل بكثير عن هذا الحد فى الأسر الموسرة .. والسبب واضح فى أن الترف يصحبه إزدياد نسبة الإنفاق على السكاليات مما يستتبع أن تنقص نسبة الإنفاق على الضروريات وأولها الغذاء . والوسط الحسابى لقيمة الإنفاق الشهرى على الغذاء من هذا الجدول (وباعتبار الفئة الأخيرة مساوية لغيرها من الفئات) يبلغ ٩٧٪ جنهما . أما الوسيط وقد يكون حسابه فى هذه الحالة أيضاً أفضل من الوسط الحسابى فيبلغ ٧,٦ جنهما .

ويلاحظ من توزيعات الدخل السكلى والإنفاق الكلى والإنفاق على الغذاء أنها جميعاً ملتوية إلى اليسار ، أى أن منحنياتها تصعد بسرعة إلى القمة ثم تهبط بعد ذلك ببطء ومعنى ذلك أن أكثر الأسر أميل إلى شظف العيش وأن من الأسر ما تمتد بها الرفاهية إلى آماذ تبعد كثيراً عن مستوى الغالبية . أى أن طابع هذه التوزيعات كبر فى انتشتت أو التباعد بين الأسر والتواء إلى أسفل أى إلى أسوء .

(١) راجع « ميزانية الأسرة المصرية بالقاهرة » ص ٦ . وهو بحث قامت به جمعية الأبحاث الإحصائية بكلية التجارة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٠ بإشراف الأستاذ الدكتور حسن محمد حسين لدراسة الأحوال الاقتصادية للأسرة المصرية التى يتراوح دخلها المهنرى بين ٥ جنيهات و ٣٥ جنهما .

فإذا أردنا أن نربط بين هذه التوزيعات الثلاثة وعدد أفراد الأسرة فسنجد أن الارتباط طردى وقوى في الجداول الثلاثة ، وهو في جدول الإنفاق على الغذاء أشد قوة وهذا أمر طبيعي لأن الأفراد جميعاً لابد أن تطعم .

ويمكننا أن نصل إلى فهم طبيعة الارتباط في هذه الجداول إذا استخرجنا متوسطات للدخل السنوى وللإنفاق السنوى وللإنفاق الشهرى على الغذاء للأسر المكونة من فرد واحد وللأسر المؤلفة من فردين ثم لثلاثة وأربعة وهكذا . وفيما يلي بيان بالنتائج :

متوسط الدخل السنوى للأسرة		متوسط الإنفاق السنوى للأسرة		متوسط الإنفاق الشهرى للأسرة على الغذاء		عدد أفراد الأسرة
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
٣١٩	٨٨	١٧٤	٧٧	٥٢١	٤	١
٤٩٢	١٢٣	٤٧٢	١١٩	٥٤٠	٥	٢
٩٩٠	١٦٠	٦٠٤	١٥٠	١٦٢	٧	٣
٥٥٤	١٦٢	٦٥٩	١٥٦	٨٢٨	٧	٤
٥٠٧	١٧٣	٠٠٧	١٧٣	٨٧٧	٨	٥
٢٤٤	٢١١	٤١٩	٢٠١	٦٢٢	١٠	٦
٩٦٨	٢٣٩	٢٦٩	٢٣١	٥٩٦	١٢	٧
٤٥٩	٢٧٧	٢٦٢	٢٦٩	٥٠٨	١٤	٨
٦١٠	٣٢١	٦٦١	٣٠٤	٨٢٢	١٦	٩
٣٥١	٣٢٦	٩٧٣	٢٩٧	٩٠٥	١٧	١٠
٥٠٠	٣٣٢	٠٠٠	٣٥٠	٢٥٠	٢٠	١١
٠٠٠	٣١٥	٠٠٠	٣٠٥	٥٠٠	٢١	١٢
٠٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٣٣٧	٥٠٠	٢٢	١٣
٠٠٠	٣٢٥	٦٦٧	٢٩١	٥٠٠	٢٢	١٤
٠٤٨	١٩٢	٩٩٣	١٨٤	٦٩٧	٩	الجملة

ومن هذا البيان يتضح لنا أن قيمة الدخل السكلى والإنفاق السكلى والإنفاق على الغذاء تزيد مع ازدياد عدد أفراد الأسرة ، ولكن الزيادة لا تطرد باستمرار ، وأهم من ذلك أنها لا تقابل الزيادة في حجم الأسرة ، ومعنى ذلك أن الحالة الاقتصادية

للأسرة تسوء بازدياد عدد أفرادها . ويلاحظ أن هناك حالات من الشذوذ لا سيما في الأسر المكونة من ١٢ فرداً فأكثر بسبب أن المتوسطات التي تقابلها مأخوذة من مفردات صغيرة وهي بذلك عرضة لأخطاء التحيز والمصادفة بدرجة كبيرة .

وإذا أردنا أن نربط بين هذه المتوسطات وعدد أفراد الأسرة فسنجد أن حساب معامل الارتباط المعروف لا يصلح لأن انحدار هذه المتوسطات على عدد أفراد الأسرة غير مستقيم ولا بد من حساب دليل الارتباط .

ولكي نبصر أثر التناقض في نسبة ازدياد الدخل والإنفاق مع زيادة أفراد الأسرة على مستوى معيشة هذه الأسر، نرى أن أحسن مقياس لذلك هو نصيب الفرد من الدخل السكلي ومن الإنفاق السكلي ومن الإنفاق على الغذاء . والبيان التالي يوضح متوسط ما يخص الفرد من هذه النواحي لكل حجم من أحجام الأسرة وقد جعلنا المتوسطات جميعاً شهرية حتى يمكن مقارنتها ببعضها البعض .

عدد أفراد الأسرة	متوسط الدخل الشهري للفرد		متوسط الإنفاق الشهري للفرد		متوسط الإنفاق الشهري للفرد على الغذاء	
	دينار	جنيه	دينار	جنيه	دينار	جنيه
١	٣٦٠	٧	٤٣١	٦	٠٢١	٤
٢	١٤٦	٥	٩٧٨	٤	٧٧٠	٢
٣	٤٧٢	٤	١٨٣	٤	٣٨٧	٢
٤	٣٨٧	٣	٢٦٤	٣	٩٥٧	١
٥	٨٨٣	٢	٨٨٣	٢	٧٧٥	١
٦	٩٣٤	٢	٧٩٧	٢	٧٧٠	١
٧	٨٥٧	٢	٧٥٤	٢	٧٩٩	١
٨	٨٩٠	٢	٨٠٥	٢	٨١٤	١
٩	٩٧٨	٢	٨٢١	٢	٨٦٩	١
١٠	٧٢٠	٢	٤٨٣	٢	٧٩١	١
١١	٥١٩	٢	٦٥٢	٢	٨٤١	١
١٢	١٨٨	٢	١١٨	٢	٧٩٢	١
١٣	٨٨٥	٢	١٦٣	٢	٥٠٠	٢
١٤	٩٣٥	١	٧٣٦	١	٦٠٧	١
الجملة	١٧٨	٣	٠٦١	٣	٩٢٤	١

وأول ما يسترعى انتباهنا من هذا البيان أن متوسط ما يخص الفرد من الدخل والانفاق ومن الانفاق على الغذاء يقل بصفة مطردة كلما كبر حجم الأسرة . ومن الرسم يتضح لنا أن هبوط هذه المتوسطات يكون شديداً أول الأمر ثم يقل في شدته بازدياد حجم الأسرة أى ان خطوط الانحدار هنا أيضا منحنية ولا بد من حساب دليل الارتباط لقياس العلاقة بين هذه الظواهر وحجم الأسرة .

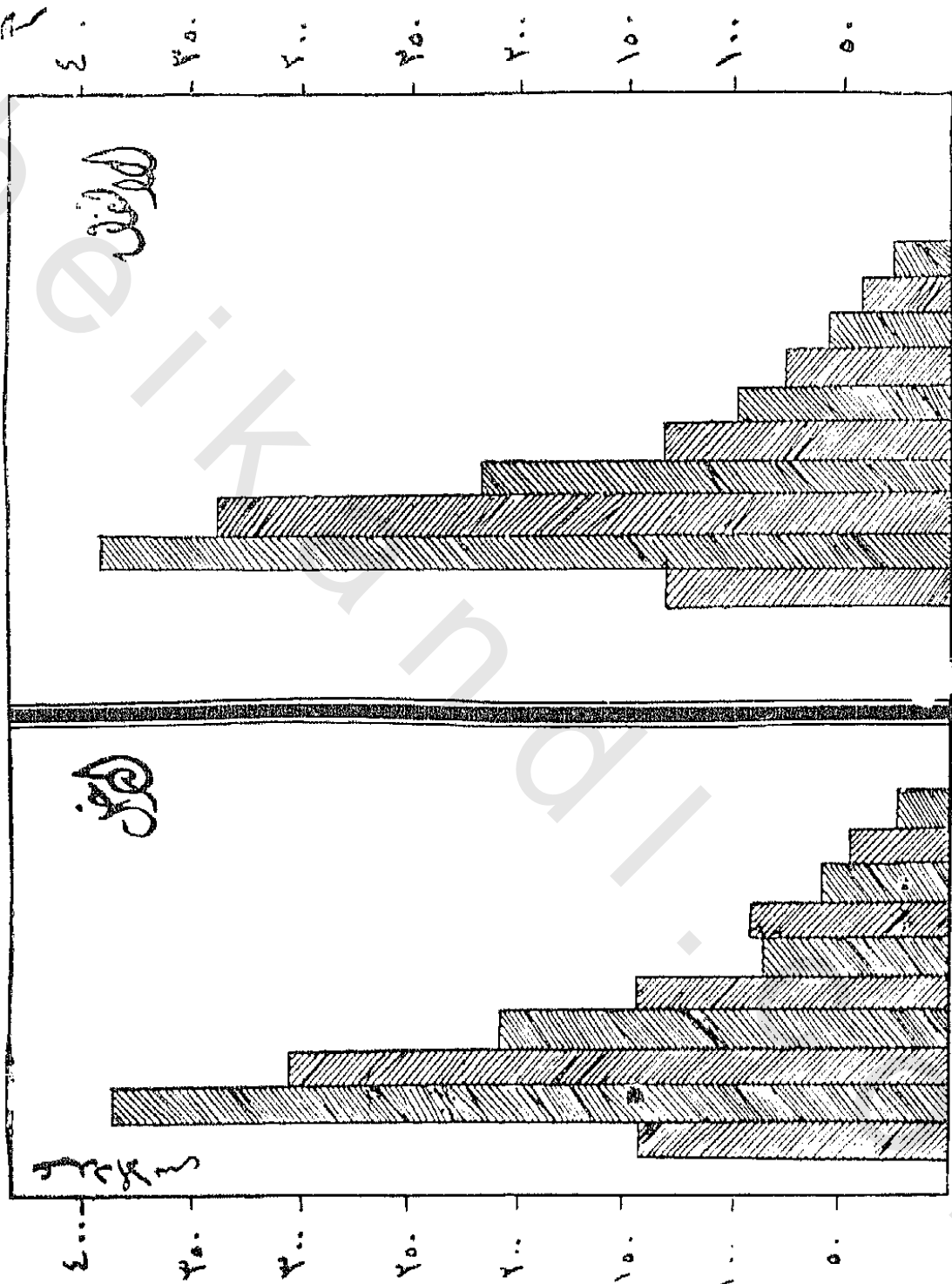
وبصرف النظر عن شذوذ المتوسطات في الأسر المكونة من ١٢ أو أكثر بسبب اشتقاقها من عينات صغيرة (٥ أسر ثم ٤ ثم ٣) والذي يبدو على أشده إذا لاحظنا أن متوسط ما يخص الفرد من الانفاق على الغذاء في الأسر المكونة من ١٣ يزيد عن متوسط ما يخص الفرد من الانفاق عموماً ، فأننا نلاحظ أن الاتجاه إلى الهبوط يعرفه بعض الصعود في الأسر التي عددها ٧ أو ٨ أو ٩ . وفي رأينا أن هذا لا يرجع إلى خطأ في البيانات قدر ما يرجع إلى أن الأسر التي يصل عدد أفرادها إلى هذه الحدود تكون في الغالب قد وصلت بأكثر أبنائها إلى منزلة الكاسبين بعدما كانوا عبيداً على كاهل رب الأسرة .

ويحذر بنسأ أن نلاحظ أن الأسرة التي يزيد عدد أفرادها عن ٤ ينقص فيها متوسط الدخل للفرد عن المتوسط العام لدخل الفرد في جملة الأسر ، والحال كذلك أيضا في متوسطي الانفاق العام والانفاق على الغذاء للفرد .

ومن السهل أن نلاحظ أن الارتباط بين الدخل والانفاق والانفاق على الغذاء طردى وعلى درجة عالية من القوة ولستنا بحاجة إلى بيان الأثر الكبير المباشر لتغير قيمة الدخل في تغير قيمة الانفاق . فلو أن هناك من يدخرون ومن يستدينون أو ينفقون من أملاكهم أو رؤوس أموالهم لكان الارتباط بين الدخل والانفاق كاملاً تماماً .

ومن الظواهر الجديرة بالاهتمام أن نسبة الانفاق على الغذاء من جملة الانفاق تزداد على وجه العموم كلما زاد عدد أفراد الأسرة . وتتضح هذه الحقيقة من البيان التالى الذى استخدمنا للحصول عليه أرقام العمودين الأخيرين من البيان السابق .

لوحة رقم ٢



فئات الانفاق السنوى بالجنيه

فئات الدخل السنوى بالجنيه

عدد أفراد الأسرة	نسبة الانفاق على الغذاء % من جملة الانفاق
١	٦٢,٥
٢	٥٥,٦
٣	٥٧,١
٤	٦٠,٠
٥	٦١,٦
٦	٦٣,٣
٧	٦٥,٣
٨	٦٤,٧
٩	٦٦,٢
١٠	٧٢,١
١١	٦٩,٤
١٢	٨٤,٦
١٣	١٠٠,٠
١٤	٩٣,١

وهذه الحقيقة تركز على دعامتين سجلت الإشارة إليهما ، الأولى أن نسبة الانفاق على الغذاء إلى جملة الانفاق ترتفع كلما انخفض المستوى الاقتصادي للأسرة . والثانية أن المستوى الاقتصادي للأسرة ينخفض كلما ازداد عدد أفرادها .

ونعود إلى الدخل لكي ندين أهم مصادره ، فنجد التوزيع الآتي للأسر طبقاً لفئات كسب العمل الشهري :

فئات كسب العمل الشهرى بالجنيه	عدد الأسر
— ٠	٢٤٨
— ٥	٤٥١
— ١٠	٣١١
— ١٥	٢٠٢
— ٢٠	١٣٣
— ٢٥	٨٥
— ٣٠	٥٠
— ٣٥	٣١
— ٤٠	٢٦
— ٤٥	١٨
٥٠ فما فوق	٦٠
	١٦١٦

ومن هذا التوزيع نلاحظ أن هناك تضخما في تكرار الفئة الأخيرة مرجعه في رأينا إلى المبالغة، فإذا اتخذنا طول هذه الفئة على غرار ما قبلها من الفئات كما فعلنا في التوزيعات التي عالجنا حتى الآن للسبب الذي ذكرناه فإن الوسط الحسابي من هذا التوزيع يكون ١٥٠٣ جنيه (مقابل ١٦ جنيه كوسط حسابي للدخل الشهرى عامة) وهذا يبين الأهمية القصوى التي اكسب العمل كمصدر من مصادر الدخل. فإذا حسبنا الوسيط لهذا التوزيع — وله ميزة التخلص من عيب المبالغة في الفئة الأخيرة المتطرفة — فأننا نجد ١١٠٨ جنيه (والوسيط للدخل الشهرى ١٢٠٥ جنيه)، وسواء استخدمنا الوسط الحسابي أو الوسيط في المقارنة فأننا نصل إلى أن كسب العمل يمثل نحو ٩٥ ٪ من الدخل الكلى.

نأتى بعد ذلك إلى مصدر آخر هو العقارات والأوراق المالية وفيما يلي التوزيع التكرارى للأسر طبقا لفئات الدخل السنوى من هذا المصدر :

عدد الأسر	فئات الدخل السنوي بالجنيه من عقارات وأوراق مالية
١٤٢٦	— ٥٠
٧١	— ٥٠
٣٨	— ١٠٠
١٩	— ١٥٠
١٥	— ٢٠٠
٥	— ٢٥٠
٦	— ٣٠٠
٤	— ٣٥٠
٩	— ٤٠٠
٤	— ٤٥٠
١٩	٥٠٠ فأكثر
١٦١٦	

ومن هذا الجدول التكراري يمكن أن نرى أن نحو ٨٨٪ من الأسر يقل دخلها من هذا المصدر عن ٥٠ جنيهاً في السنة . ويدخل في هذه النسبة أولئك الذين لا دخل لهم من هذا الباب . فإذا تصورنا أنه كان يحذر استبعادهم وأن التكرار الحقيقي لأصحاب الدخل في الفئة الأولى ضعف تكرار الفئة التالية أو ثلاثة أمثاله (على أساس مقارنة الفئات الأولى ببعضها البعض) فإن الذين لا دخل لهم من عقارات وأوراق مالية يبلغون نحو ١٢٠٠ أي بنسبة ٧٥٪ من المجموع .

ويبلغ الوسيط في هذا التوزيع نحو ٢٨ جنيهاً في السنة ، وهو معيب جداً لأن توزيع المفردات داخل الفئة الأولى غير منتظم . ولكن الوسيط الحسابي أشد منه تضليلاً لأن هذا العدد الضخم من المفردات بالفئة الأولى لا يمكن أن تكون نقطة تركزه هي مركز تلك الفئة أي ٢٥ جنيهاً .

ننتقل بعد ذلك إلى بعض أبواب من الانفاق السنوي للأسرة .

٤. عدد الأسر				فئات الانفاق السنوى بالجنيه
طوارئ	علاج	مصرفات مدرسية	الملابس	
١٣٧٤	١٢٨٤	١٤٠٠	٥٩٩	— ٠
١٣٢	١٩١	١٠٤	٤١٩	— ١٠
٥٧	٧٤	٥١	٢٢١	— ٢٠
١٥	٢٣	٢٦	١٢٢	— ٣٠
٥	٨	٩	٧٣	— ٤٠
١١	٨	١١	٦٣	— ٥٠
١٠	١٢	٥	٤٦	— ٦٠
—	٤	٤	١٦	— ٧٠
٢	٢	٢	٨	— ٨٠
—	٣	—	٦	— ٩٠
١٠	٧	٤	٤٣	١٠٠ فأكثر
١٦١٦	١٦١٦	١٦١٦	١٦١٦	

ويهمنا أن نتبين أن نحو ٨٠٪ أو أكثر من الأسر ينفقون في الكساء أقل من ٣٠ جنيهاً في السنة وفي كل من مصرفات المدارس والعلاج والطوارئ أقل من ١٠ جنيهاً في السنة . هذا ويبلغ الوسط الحسابي للانفاق السنوى على الملابس ٢٢١ جنيهاً والمدارس ٨٠ جنيهاً وللحلاج ٣٠ جنيهاً وللطوارئ ٨٤ جنيهاً (بينما الوسيط يبلغ ١٥٠ جنيهاً للملابس و ٨٠ جنيهاً للمدارس و ٣٠ جنيهاً للعلاج و ٩٠ جنيهاً للطوارئ) ولا شك أن المتوسطات معيبة في هذه الأحوال للسبب الذي ذكرناه من قبل والبون الشاسع بين نوعيها هنا مرجعه عنف الالتواء في هذه التوزيعات .

وهناك بابان من أبواب الانفاق الشهري هذا بيانهما :

عدد الأسر		ثبات الانفاق الشهري بالجنيه
مكيفات	مصروفات انتقال	
٦٩٦	١٠٨٩	— ٥
٤٣٠	٢٧٣	— ١
٢١٥	١١٩	— ٢
١٥٥	٦٩	— ٣
٣٦	١٩	— ٤
٤٤	١٦	— ٥
٢٠	٩	— ٦
١	٥	— ٧
٢	٢	— ٨
٣	٣	— ٩
١٤	١٢	١٠ فأكثر
١٦١٦	١٦١٦	

ومن هذا البيان يمكن أن نلاحظ أن نحو ٦٧ ٪ من الأسر تنفق في الانتقال أقل من جنيه واحد في الشهر وأن نحو ٥٧ ٪ من الأسر تنفق في المكيفات أكثر من جنيه في الشهر . والمكيفات تشمل على الشاي والقهوة وفيها التدخين والمخدرات أيضا . والوسط الحسابي لمصروفات الانتقال ١٠٢ جنيها في الشهر وللمكيفات ١٠٧ جنيها بينما الوسيط في التوزيع الأول ٧٠ جنيها وفي الثاني ١٠١ جنيها .

بقي باب هام من أبواب الانفاق الشهري هو إيجار المسكن وهو قد يمثل نسبة غير كبيرة من الانفاق السكلي عند الأسر التي تتمتع بإيجار قديم بينما ترتفع أهميته في الانفاق عند سواهم ارتفاعا قد يضر أبواب الانفاق الأخرى . وهذا هو توزيع الأسر طبقا لفئات إيجار المسكن :

عدد الأسر	إيجار المسكن بالجنينة في الشهر
٨٠٢	٥
٤٤٥	٢
٢٠٠	٤
١٠٣	٦
٣١	٨
٢٢	١٠
١٢	١٢
١	١٤ فأكثر
١٦١٦	

وهنا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع الأسر ينفق أقل من أربعة جنيهات إيجارا. بل أن نصف الأسر ينفق أقل من جنيهين في الشهر في هذا الباب. وارتفاع هاتين النسبتين يرجع إلى سببين أولهما أن هناك من يقيمون في مساكن يملكونها، أما السبب الثاني فهو رخص الإيجارات القديمة وتشبث الساكنين بمساكنهم الرخيصة. هذا ويبلغ الوسط الحسابي لإيجار المسكن من هذا التوزيع نحو ٢٫٨ جنينا بينما الوسيط نحو جنيهين. ولابد للوصول إلى رقمين حقيقيين من استبعاد الأسر التي لا تدفع إيجارا إلا إذا كان قد قدر لمساكنها إيجار المثل وهو ما جرى عليه العمل في هذا البحث (١).

كما سبق جميعه نجد أن الأسرة المتوسطة تنفق في السنة على وجه العموم نحو ١١٦ جنينا في الغذاء و ٢٢ جنينا في الكساء و ٣٤ جنينا في المسكن و ١٤ جنينا إنتقالات و ٢١ جنينا مكيفات و ٨ جنيهات مصروفات مدرسية و ٩ جنيهات في العلاج و ٨ جنيهات للطوارئ و بمجموع هذه القيم ٢٣٢ جنينا وهو يزيد على متوسط الاتفاق التكلّي أي ١٨٥ جنينا في السنة زيادة محسوسة.

ما السر في هذه المفارقة ؟

من الأمور المسلم بها أن الأسرة التي تنفق عند المتوسط في كل باب من أبواب الإنفاق لا يمكن أن تكون موجودة لسبب بسيط وهو أن الاعتدال في كل شيء غير

(١) سنعود إلى علاج هذه المسألة عند الكلام في الحالة السكنية.

يمكن ، وصحيح أن كثيراً من الأسر ينفق عند المتوسط أو في حدود ضيقة حول المتوسط ولكن في كل باب من أبواب الإنفاق على حدة . وقد رأينا أن توزيع الأسر على فئات الإنفاق في كثير من الأبواب ذو التواء شديد جداً إلى اليسار مما يقطع بان أكثر الأسر لا ينفقون إلا القليل في نواحي الإنفاق هذه . وقد أشرنا إلى ما تحمله بعض المتوسطات في بعض هذه التوزيعات من تضليل .

لكننا نستطيع أن نطمئن إلى أن عنصر الغذاء — وهو أشد عناصر الإنفاق أهمية — يتطلع وحده ٥٠ ٪ من جملة الإنفاق، وهذه النسبة ترتكز على المتوسطات التي أوردناها منذ قليل ولكن إذا رجعنا إلى الورا ت قليلاً وتذكرنا أن هذه المتوسطات تزيد عن الحقيقة في بعض الأبواب مثل المسكيمات والانتقال ، بل في جميع التوزيعات شديدة الالتواء ، فإننا نرجح زيادة نسبة الإنفاق على الغذاء من جملة الإنفاق إلى نحو ٦٠ ٪ ومعنى ذلك أن العينة التي لدينا ومن ورائها المجتمع الذي تمثله أدنى إلى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة .

• • •

ننتقل الآن إلى اتجاهين يتصلان بميزانية الأسرة أو في صلة هما الادخار والاستدانة، والادخار اتجاه طبيعي لتدعيم المستقبل ولولادة ما تكونت رؤوس الأموال . وهو يأخذ من أيام السعة لأيام الضيق . ولكن الاستدانة اتجاه موازنة ميزانية الأسرة بصفة مؤقتة ولا يمكن الاعتماد عليه بصفة مستمرة . ولذلك نذهب إلى أن الأسرة التي تستدين إنما تنفق في الواقع في حدود دخلها لأنها تسدد ديونها من دخلها ثم تستدين مرة أخرى وتبقى في الحلقة المفرغة حتى تتسع لها أبواب الرزق .

وفي سؤال هل للأسرة مدخرات ؟ أجابت ١٩١ أسرة بالإيجاب و ١٤٠ أسرة بالنفي (ولم تجب ١٧ أسرة بلا أو نعم)^(١) . وإذا فالأسر التي تمارس الادخار لا تزيد نسبتها على ١٢ ٪

وفي الجدول الخامس من جداول الأسرة (ص ٦٣) توزيع الأسر التي لها

(١) الحقيقة أن غير المبين في مثل هذه الحالات يجب أن يعتبر إجمالاً من جانب البيانات أكثر مما يعتبر عزوفاً عن إعطاء البيان .

مدخرات حتى نهاية العام الماضي أى لآخر سنة ١٩٥٣ طبقاً لنوع المدخرات وقيمتها، وقد قدم البيان ١٨٧ أسرة فقط (من ١٩١) منها ٩ لم تذكر نوع المدخرات وإن كانت ذكرت قيمتها . ومن هذا الجدول يتبين لنا أن أكثر الاسر مدخراتها نقدية (نحو الثلثين) بينما الاسر التى تستثمر أموالها فى الاسهم والسندات لا تتجاوز نسبتها ١٠ ٪ أما فيما يخص توزيع الاسر طبقاً لقيمة المدخرات فنلاحظ أنه غير منتظم التكرارات ويبقى كذلك ولو جعلنا طول الفئة ١٠٠ جنيه بدلا من ٥٠ وإن كان هذا الإدماج يقرب التكرارات من الانتظام بعض الشيء :

عدد الأسر	قيمة المدخرات بالجنيه
٥٧	— ٠
٣١	— ١٠٠
٣٢	— ٢٠٠
١٤	— ٣٠٠
٥٣	— ٤٠٠ فأكثر

أما سؤال هل الأسرة مدينة ؟ فأجابت عنه ٤٠٦ أسرة بنعم و ١١٩٦ أسرة بلا و ١٤ أسرة أجابتها غير مبينة ، ومعنى ذلك أن نسبة الاسر التى تستدين تصل إلى ٢٥ ٪ أى نصف الاسر التى تدخر .

والجدول السادس من جداول الاسرة (ص ٦٤) يبين توزيع الاسر التى عليها ديون حتى نهاية ١٩٥٣ طبقاً لاسباب الديون وقيمتها وقد قدم البيان ٣٩٣ أسرة (من ٤٠٦) منها ٨ أسر لم تبين أسباب الديون وإن بينت قيمتها . ويتضح لنا من هذا الجدول أن أقل قليلا من نصف الاسر المدينة سبب استدانتها قلة الدخل أو بتعبير آخر ارتفاع تكاليف المعيشة إلى ذلك السبب الرئيسى ، المرض والبطالة ، وهما يؤديان إلى نقص الدخل إلى درجة العدم أحيانا ثم يأتى الزواج والمآثم وما يدخل تحتها من عادات اجتماعية تجعل الإنفاق عن سعة فى هذه الامور شيئا لا بد منه ولو بالاستدانة وما يعقها من ارتباك ميزانية الاسرة . والتوزيع التكرارى للأسر طبقاً لقيمة الديون يبين أن ٧٣ ٪ منها تقل ديونه عن ٥٠ جنيهاً .

وقد ذكرت ٥ أسر أن سبب استدانتها المكيفات وبطبيعة الحال لا يدخل الشاى والقهوة هذه المرة فى المكيفات . ولم تذكر أى أسرة أنها استدانت بسبب المراهنة أو القمار . وقد تكون بعض هذه الاسباب غير الوجهة موجودة وعلى نطاق غير ضيق تحت ستار أسباب أخرى (حيث عدد الاسر ٣٠) أو غير مبينة .

الحالة السكنية

تعتبر الحالة السكنية مقياسا للمستوى الاقتصادي والاجتماعى للأسرة وهي ذات أثر مباشر على الحالة الصحية ، ويكفى لبيان أن قيمة المسكن — ممثلة في إيجاره — ذات دلالة قوية على المستوى الاقتصادي أن الضريبة على بعض أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامين كانت كثيرا ما تقدر على أساس إيجار العيادة أو المكتب وصحيح أن تمتع بعض ذوى الدخل الكبير بإيجارات قديمة منخفضة واضطرار بعض من أقلون عنهم دخلا إلى دفع إيجارات جديدة مرتفعة كل ذلك وغيره من الأسباب تؤدي إلى إخلال هذا المقياس بالعدالة عند التقدير إلا أن ذلك لا ينفي ما قدمناه من قوة دلالة الحالة السكنية ممثلة في إيجار المسكن على المستوى الاقتصادي .

وفي العينة التي لدينا من الأسر ١٥ ٪ فقط يملكون المسكن الذي يعيشون فيه . و يبلغ عدد الأسر التي تستأجر مسكنها ١٣٦٠ والتي تملكها ٢٤٨ وغير المبينة ٨ وهذا أمر معروف في المدن لاسيما الكبرى منها . أما في الريف فالأكثرية الساحقة من سكانها تعيش في مساكن مملوكة لها .

ويوجد ٢٨٨ أسرة فقط مساكنها مبنية بالأسمنت المسلح (١٨ ٪) ، بينما الطوب الأحمر والحجر يشتركان في بناء مساكن ١٢٨٥ أسرة (٨٠ ٪) ، وهناك بيوت ١٤ أسرة باللبن و ١٥ أسرة بالخشب وأسرة واحدة بالصفائح وأسرتان بمواد أخرى و ١١ أسرة مواد البناء فيها غير مبينة .

وتوجد ١٣٩٠ أسرة أرض مسكنها مغطاة بالبلاط (٨٧ ٪) و ١٠٩ بالخشب (٧ ٪) و ٤٣ بالأسمنت و ٥٤ بالتراب و ٢٠ غير مبينة .

ربما السؤال عن عدد أدوار المنزل حصلنا على التوزيع التكرارى الآتى :

عدد الأسر	عدد أدوار المنزل الذى به المسكن
٧١	١
٢٨٤	٢
٥٧٥	٣
٤٩٢	٤
٩٦	٥
٦٧	٦
٦	٧
١	٨
١	٩
١	١٠ فأكثر
٢٣	غير مبين
١٦١٦	

ومن هذا التوزيع (وبإهمال غير المبين) نجد أن الوسط الحسابى لعدد أدوار المنزل هو ٣.٣ وواضح أن المنوال هو ٣ وفى الحق أن ثلثى المنازل مكون من ثلاثة أدوار أو أربعة . وهذا أيضا طابع المدينة حيث أن أرض البناء مرتفعة الثمن وحيث كثافة السكن عالية .

ويبين التوزيع التكرارى التالى عدد الأسر طبقا لعدد الغرف المشغولة دون المنافع :

عدد الأسر	عدد الغرف المشغولة
٦٠٣	١
٤١٣	٢
٣٤٥	٣
١٧٧	٤
٥١	٥
١١	٦
٥	٧
١	٨
١٠	غير مبين
١٦١٦	

و متوسط عدد الغرف المشغولة في المسكن من هذا التوزيع ٣,٢ (١) .

والجدول الرابع من جداول الأسرة (ص ٦٢) يبين توزيع الاسر طبقا لعدد الغرف وفتات أجر المسكن . وواضح من الجدول أن الارتباط بين الإيجار وعدد الغرف طردى وقوى ومع ذلك فيمكننا أن نقبل هذه الحقيقة من استخراج متوسط إيجار المسكن للمساكن ذات الغرفة الواحدة وذات الغرفتين والثلاثة وهكذا .. من ذلك الجدول . وهذا هو البيان :

عدد الغرف	متوسط إيجار المسكن بالجنينة
١	١٤١٨ ر
٢	٢٧٨ ر
٣	٩٢٢ ر
٤	٣٣٩ ر
٥	٦٦٧ ر
٦	٧٢٧ ر
٧	٢٠٠ ر
٨	١١٠٠٠ ر
المجموع	٢٨٢١ ر

كما أننا نستطيع أن نقبل من الجدول أن هناك ١٢٣٩ أسرة (أى نحو ٧٧ ٪) يقل إيجار مسكنها عن أربعة جنيهات منها ٩٤٨ أسرة يتكون مسكنها من غرفة أو غرفتين . أما الاسر التي يزيد إيجارها عن هذا الحد فمددها ٤٦٧ منها ٣٩٩ مسكنها تتكون من ٣ غرف فأكثر . وهذا يتطاع بقوة الاقتران بين رخص الإيجار وقلة عدد الغرف أو ارتفاع الإيجار وزيادة عدد الغرف (معامل الاقتران ٠.٩٠) وهذه حقيقة يقدر على أساسها أصحاب المساكن إيجاراتها ، ولولا أن بعض المساكن القديمة ذات الغرف المتعددة إيجاراتها منخفضة ، وأن بعض المساكن الجديدة إيجاراتها مرتفعة رغم قلة عدد الغرف بها لسكانت العلاقة بين إيجار المسكن وعدد الغرف قريبة إلى السكال .

(١) في تعداد القاهرة ١٩٥٧ بلغ عدد العائلات في حي السيد زينب ٣٨٨٤٥ وعدد الغرف بمساكن الحى ٩٤٤٥٦ أى أن متوسط عدد غرف المسكن ٢.٤ .

ماذا عن الازدحام في المسكن ؟ إن الجدول السابع من جداول الأسرة (ص ٦٩) يعالج هذه النقطة حيث يقدم لنا توزيع الاسر طبقا لفئات الدخل السنوى وفئات متوسط عدد الافراد للغرفة ويربط بذلك بين المستوى الاقتصادى والازدحام . وإذا اعتبرنا الحد الذى يشتد عنده الازدحام داخل المسكن هو بلوغ متوسط عدد الافراد للغرفة ٣ فأكثر فأنا نلاحظ أن لدينا نحو ٦٩ ٪ من الاسر تشكو من الازدحام الشديد .

ويمكننا أن نقيس العلاقة العكسية القوية بين المستوى الاقتصادى والازدحام بالمسكن إذا استخرجنا نسب الاسر التى تشكو الازدحام (بناء على الاعتبار السابق) لكل فئة من فئات الدخل السنوى . وهذا هو البيان :

فئات الدخل السنوى بالجنيه	النسبة المئوية للأسر التى تشكو الازدحام
— ٠	٦٣
— ٥٠	٨٢
— ١٠٠	٧٥
— ١٥٠	٧٤
— ٢٠٠	٦٣
— ٢٥٠	٦٠
— ٣٠٠	٥٣
— ٣٥٠	٦٨
— ٤٠٠	٥٧
— ٤٥٠	٤٠
٥٠٠ فأكثر	٤٥

وبغض النظر عن بعض عدم الانتظام فى اتجاه هذه النسب إلا أن الاتجاه إلى تناقص نسبة الأسر التى تشكو الازدحام مع ازدياد الدخل واضح تماما . ولكن لماذا الشذوذ عن الاتجاه فى الفئة الأولى للدخل ؟ الواقع أن أصحاب الدخل الصغير يكونون فى أحيان كثيرة من ذوى الأعمار الصغيرة حيث يكون حجم الأسرة صغيرا أيضا . وبذلك يقل الازدحام .

والوسط الحسابى لمتوسط عدد الافراد للغرفة (من الجدول السابع من جداول الأسرة) هو ٣,٠١^(١) والوسيط ٢,٦٦ والمنوال بطريقة بيرسون ٢,٢٣ . ولو

(١) فى تعداد القاهرة ١٩٤٧ بلغ عدد سكان حي السيدة زينب ١٩٢٧٠٥ وعدد الغرف ٩٤٤٥٦ أى أن متوسط عدد الأفراد للغرفة بلغ ٢,٠٤ .

رجعنا إلى التوزيع التكرارى للأسر طبقا لعدد الغرف المشغولة لوجدنا بالحساب أن جملة الغرف المشغولة بالعينة تبلغ ٣٥٥٨ بينما يصل عدد الأفراد في العينة (كما سنرى فيما بعد) إلى ٨١٣٨ أى أن متوسط عدد الأفراد للغرفة هو ٢٢٩ وهذا الرقم وإن كان قريبا جدا من المنوال وقريبا نوعا ما من متوسط عدد الأفراد للغرفة بتعداد الحى لسنة ١٩٤٧ فهو بعيد عن الوسط الحسابى ٣٠١ المأخوذ من التوزيع التكرارى لمتوسطات عدد الأفراد للغرفة . فما السبب فى ذلك الفرق البعيد ؟ إننا بطبيعة الحال لا ننتظر أن يكون متوسط المتوسطات مطابقا تماما للمتوسط المأخوذ من المفردات مباشرة ولكن ألا يجوز أن يكون بعض هذا الفرق راجعا إلى عملية حساب المتوسطات وهى عملية قام بها جامعو البيانات وآثروا فيها بعض التقريب ؟ لقد قمنا بحساب متوسطات لمتوسط عدد الأفراد للغرفة لكل فئة من فئات الدخل السنوى للأسرة وهذا هو البيان :

متوسط عدد الأفراد للغرفة	فئات الدخل السنوى بالجنيه
٣٠٣	— ٠
٣٧٥	— ٥٠
٣٣٩	— ١٠٠
٢٩٨	— ١٥٠
٢٥٩	— ٢٠٠
٢٥١	— ٢٥٠
٢١٢	— ٣٠٠
٢٣٨	— ٣٥٠
٢٢٥	— ٤٠٠
١٩٠	— ٤٥٠
١٩٤	٥٠٠ فأكثر

وهنا نلاحظ الاتجاه النزولى فى متوسط عدد الأفراد للغرفة (أى فى الازدحام) كلما ارتفع المستوى الاقتصادى للأسرة . ولكن تظهر هنا أيضا حالة الشذوذ فى الفئة الأولى وهى التى أرجعناها قبل الآن إلى أن الأسر صغيرة الحجم تكون أعمار أربابها صغيرة ويكون دخلهم بناء على ذلك صغيرا فى الغالب ولذلك تبدو الأسر فى هذه الفئة قليلة الازدحام . بيد أن ذلك لا يقلل كثيرا من شدة الارتباط العكسى الذى رأيناه من عدة زوايا . وأوضح دليل عليه أن نسبة الارتباط فى الجدول السابع تبلغ — ٧٠ .

من هذا نرى أن اشتداد الفقر واشتداد الازدحام في المساكن يسيران جنباً إلى جنب ، ويتضافران بذلك في الاضرار بالناحية الصحية للأسرة . وهناك عوامل أخرى في المساكن ذات أهمية بالغة في التأثير على الحالة الصحية مثل مورد المياه والمجاري والمرحاض والشمس والتهوية والإضاءة الليلية .

وقد وجدنا أن هناك ١٢٤٦ أسرة (٧٨ ٪) لديها حنفيات خاصة و ٢٨١ أسرة (١٧ ٪) تأتي بالماء من حنفيات عامة . وهناك ٧٤ أسرة يأخذها الماء من غير هذين السبيلين و ١٥ أسرة لم يبين مورد المياه لها .

ويبلغ عدد الاسر ذات المساكن الموصلة بالمجاري العامة ٩٣٨ (٥٩ ٪) وغير الموصلة ٦٥٨ (٤١ ٪) وهناك عشرون أسرة لم يبين ان كانت من هذا الفريق أو ذاك .

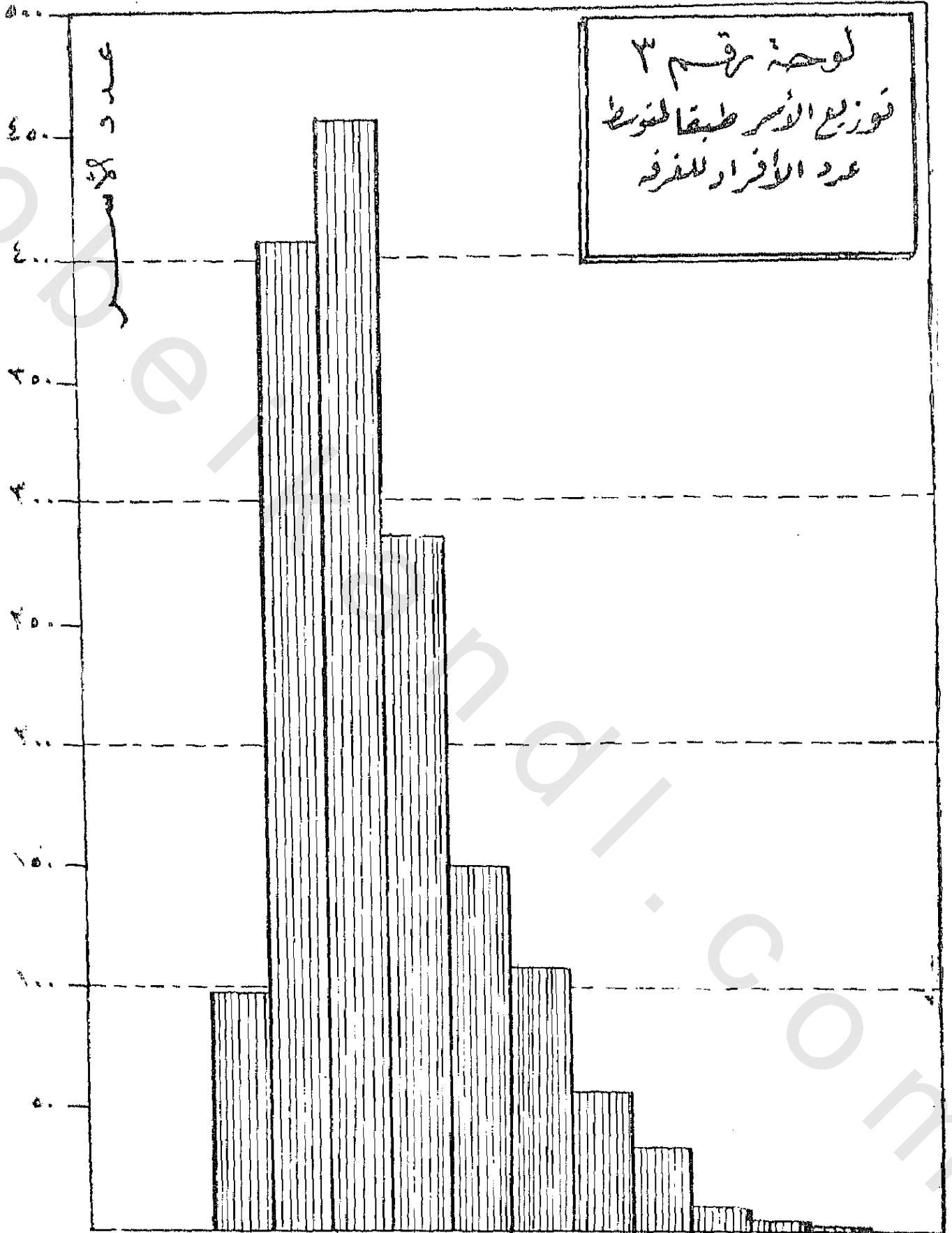
أما المرحاض فوجود في كل مسكن وإن كان خاصاً في ٩١٥ منها (٥٧ ٪) ومشتركا في ٦٩٠ حالة (٤٣ ٪) وهناك ١١ أسرة لم تبين ان كان المرحاض لديها خاصاً أو مشتركاً ولعلها أن تكون بغير مرحاض .

أما الشمس فتدخل مساكن ١١٠٦ من الاسر (٦٩ ٪) ، وتعاف أن تدخل في مساكن ٥٠١ من الاسر (٣١ ٪) وهناك ٩ أسر لم يحدد أمامها ان كانت من هذه أو تلك . ولكن نسبة المساكن التي لا تدخلها الشمس مرتفعة إلى نحو الثلث وهذا أمر يستحق الالتفات لأن البيت الذي لا تزوره الشمس يزوره الطبيب كما يقولون .

نأتى بعد ذلك إلى التهوية وهي جيدة عند ٨٠٤ أسرة (٥٠ ٪) ومتوسطة عند ٥٩٩ أسرة (٣٢ ٪) و رديئة عند ٢٨٤ أسرة (١٨ ٪) وهناك ٩ أسر لم يبين لديها ان كانت التهوية جيدة أو متوسطة أو رديئة . ولعل جامعى البيانات قد تعبوا من عملية التقدير لدرجة التهوية وهي في الحق عملية صعبة ويعاب عليها في النهاية أنها نتيجة تقدير شخصي لا بد أن يختلف من زائر لآخر . فإذا رضينا بالتقدير واعتبرناه خيراً من لا شيء ، وكان من رأينا أن التهوية لا بد أن تكون جيدة فإن نسبة المساكن ذات التهوية الناقصة تبلغ النصف ولهذا دلالة سيئة فيما يتعلق بالحالة الصحية للسكان .

ويترب على وجود المنافذ واتساعها — غير التهوية — الإضاءة النهارية وهي جيدة

لوحة رقم ٣
توزيع الأسر طبقاً لمتوسط
عدد الأفراد للغرفة



متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة

لدى ٨٢٣ أسرة (٥١ ٪) ومتوسطة لدى ٥٠٠ (٣١ ٪) وريثة لدى ٢٨٣ أسرة (١٨ ٪) وغير مقيمة عند ١٠ أسر . ونسب الجودة هنا تتماشى مع نسب الجودة في التهوية وهذا هو ما يجب أن نتطرقه بطريقة الحال .

أما فيما يخص الإضاءة الليلية فنجد أن ٩٤ أسرة (٥٩ ٪) تستخدم السكهرباء و ٦٦٦ أسرة (٤١ ٪) تستخدم السكبروسين . وهناك ١٠ أسر لم يبين أن كانت تستخدم في الإضاءة هذا أو تلك أو شيئاً آخر لا يعرفه أحد .

وتوجد حديقة ملحقة بالمسكن عند ٤٣ أسرة (٣ ٪) بينما ١٥٠٥ أسرة (٩٧ ٪) لا حديقة لديها . وهناك ٦٨ أسرة لم يبين إن كانت من هذا الفريق أو ذاك .

وفي الحق أن وجود غير المقيم في مثل هذا البيان وفي الحالات السابقة الأمر الذي أشرنا إليه من قبل يعتبر عيباً في عملية جمع البيانات ولا ذنب للأسرة فيه .

• • •

نأتي الآن لمدة الإقامة بالمسكن وبالحى والتوزيعات الآتية يوضح بعض الحقائق :

عدد الأسر		مدة الإقامة
المقيمة بالحى	المقيمة بالمسكن	بالسنتين
٥٤٧	٨٨١	—
٤٥٦	٤٩٤	— ١٠
٢٨٣	١٣١	— ٢٠
١٧٧	٦٣	— ٣٠
٨٠	٢٦	— ٤٠
٥٠	١٨	— ٥٠
٢٣	٣	٦٠ فأكثر
١٦١٦	١٦١٦	

والوسيط لمدة الإقامة في المسكن ٩,٢ سنة ولمدة الإقامة في الحى ١٥,٧ سنة وزيادة الثانية على الأول طبيعية لأن من الجائز أن يقيم المرء في نفس الحى مع انتقاله من مسكن لآخر . وتبلغ نسبة الأسر التي أقامت في نفس المسكن ٢٠ سنة فأكثر ١٥ ٪. بينما نسبة الأسر التي أقامت في الحى ٢٠ سنة فأكثر تصل إلى ٣٨ ٪. ومعنى ذلك أن الفرق وهو ٢٣ ٪ من الأسر قد غادر مسكنه خلال العشرين عاما الماضية ولكن إلى مساكن أخرى داخل الحى .

وقد يبدو من المفارقات ان يكون تكرار الفئة الأولى (أقل من ١٠ سنوات) في مدة الإقامة بالمسكن أكبر بكثير منه في مدة الإقامة بالحى مع أن الثانية تغطى الأولى أى أن معنى الإقامة في المسكن إقامة في الحى ، ولكن تفسير ذلك أن الأسر التي عددها ٨٨١ والتي أقامت في مساكنها مدة تقل عن ١٠ سنوات منها ٥٤٧ فقط تقيم في الحى منذ أقل من ١٠ سنوات والباقي وعدده ٣٣٤ أسرة موزع من حيث مدة الإقامة بالحى على الفئات التالية حيث لا يوجد ما يمنع أن تكون أقامت في نفس الحى ولكن بمساكن أخرى .

وقد سئلت الأسر إن كانت راضية عن إقامتها بالمسكن أو غير راضية وعن أسباب الرضا والسخط وهذا هو البيان :

أسباب الرضا عن المسكن	عدد الأسر الراضية	عدد الأسر غير الراضية لعدم توفر هذه الأسباب
رخص الإيجار	٥٠١	١٢٣
القرب من العمل	١٠٣	١١
الجيرة الطيبة	٤٩	٢٠
توفر حاجات المعيشة	٢٣	٩
الملكية	١٩٦	٨
اتساع المسكن	٤٠	١٨٥
أسباب أخرى	١٢٢	١٠٣
غير مبينة	٦٣	٥٠
	١٠٩٧	٥٠٩

ومما يبحث على الرضا أن ٦٩ ٪. من الأسر راضية عن مساكنها وأن رخص الإيجار يشترك بما يقرب من النصف في أسباب الرضا .
وقد سبق أن رأينا أن ٢٤٨ أسرة تملك مساكنها ولأسكن ١٩٦ فقط من هذه الأسر تعتبر الملكية أساس الرضا عن المسكن .

ويعتبر ضيق المسكن من أهم أسباب السخط ويليه في الأهمية ارتفاع الإيجار .
ويبدو أن هذين العاملين يتفاعلا بها بحيث أن من يهرب من ضيق المسكن لابد أن يصل ارتفاع الإيجار ومن لا يستطيع أن يدفع الإيجار المرتفع عليه أن يشق بضيق المسكن فزيادة الدخل كما رأينا لا تتمشى مع زيادة عدد أفراد الأسرة .
أما أسباب الرضا عن الحى وعدم الرضا فهذا بياناها :

أسباب الرضا عن الحى	عدد الأسر الراضية	عدد الأسر غير الراضية لعدم توفر هذه الأسباب
توفر حاجات المعيشة	١٨٤	١٠
النشأة فى الحى من الصغر	٣٠٠	١
وجود أقارب أو أصدقاء	٢٤٧	١٣
توفر المرافق العامة	٨٩	٣٦
شعبية الحى	٢٩٠	٦٩
أسباب أخرى	١٥٨	٦٦
غير مبينة	١٢١	٢٠
	١٣٨٩	٢١٥

وهنا نجد أن ١٢ أسرة لم يبين إن كانت راضية أو ساخطة ولعلها أن تكون على شىء بين الرضا والسخط فمن الصعب أن يعرف المرء إن كان راضيا أو ساخطا .
ونرى هنا ١٢١ أسرة راضية دون أن تعرف السبب و ٢٠ أسرة ساخطة دون أن تبدي لماذا هى ساخطة ، أو لعل جامعى البيانات هم الذين أرادوها كذلك خشية أن يثقلوا على الناس بأسئلة عويصة .

ويبدو من هذا البيان وسابقه أن الراضين عن الحى أكثر من الراضين عن

المسكن وتبلغ نسبة الراضين عن الحى نحو ٨٧ ٪. فاذا نظرنا إلى الاسباب فالغلبة فيها للاعتبارات الروحية كالنشأة فى الحى منذ الصغر والشعبية السائدة فى الحى ووجود أقارب وأصدقاء فيه إذ هى تساهم بنسبة ٦٠ ٪ من جملة أسباب الرضا . وتعتبر شعبية الحى أهم أسباب السخط عند الساخطين إذ يعزوا إليها ثلثهم عدم الرضا عن الحى . والناس مذاهب .

الخدمات الصحية :

لاشك أن توفر الخدمات الصحية فى الحى أو فى المدينة يتيح لأهل ذلك الحى وما جاوره من الأحياء أن تفيد من الإمكانيات القائمة بشرط أن يتجه الوعى لديهم نحو الاستفادة من توفر الخدمات الصحية إلى أقصى الحدود الممكنة . ولكن لأسباب تتعلق بالمؤسسات الصحية وبالناس أنفسهم قد لا تأتى الاستفادة من هذه الخدمات إلا فى حدود ضيقة

وقد تبين من سؤال الأسر عن الجهة التى تنتج لها فى حالة المرض أن عدد الأسر التى تلجأ إلى مستشفى أو مستوصف عام داخل الحى ٨٢١ وخارج الحى ١٩٤ أما الأسر التى تلجأ إلى مستشفى أو مستوصف خاص فعدد داخل الحى ٧٨ وخارج الحى ٢١ . وأما الأسر التى تلجأ إلى طبيب خاص داخل الحى فعدد ٣٦٩ وخارج الحى ١٢٣ . وهناك ١٠ أسر لم تبين وجهتها عند المرض .

ولا يجوز أن يظن أحد أن الأسرة لا تتجه غير هذا الاتجاه الواحد الذى تبيته الإجابة على هذا السؤال . فالحق أن الأسرة الواحدة يتوقف اتجاهها فى حالة المرض بل اتجاه كل فرد منها إن كان مريضاً على نوع المرض ودرجة الشعور بخطورته . فالمرء قد يكتفى فى بعض الحالات بالتوجه إلى أحد المستشفيات العامة فإذا لم يجد ما يرجوه من شفاء اتجه إلى طبيب خاص . هذا إن كان فقيراً أما إن كان ميسوراً فيبدأ الطبيب الخاص ولكنه يتجه فى الحالات الهامة إلى أحد المستشفيات الخاصة . ولكن هذه الأرقام التى أوردناها تبين فى الواقع الاتجاه الغالب للأسرة لا الاتجاه الوحيد وهى رغم ذلك لا تخلو من نفع بل إن لها دلالتها الواضحة فى أهمية مصادر الخدمات الصحية المختلفة وفى المستوى الاقتصادى الاجتماعى للسكان .

فمن البيان السابق يتجلى لنا أن ٦٣ ٪ من الأسر تلجأ إلى المستشفيات العامة

وأن ٣١ ٪ منها تلجأ إلى عيادات الأطباء ، ولا يتجه إلى المستشفيات الخاصة غير ٦ ٪ من الأسر . ومن المعروف أن طب المستشفيات العامة بالجنان ويقبل عليه حتى في الحالات الصعبة غير الميسورين وأكثر سكان الحى منهم . أما عيادات الأطباء فمنها ما يقدر عليه الفقراء ولكن في الحالات التي تستدعي أحياناً الاقتراع من القوت في سبيل العلاج . وأما المستشفيات الخاصة فلا يتجه إليها إلا قليل .

ومقياس كفاية المؤسسات الصحية في الحى أن ٧٩ ٪ من الأسر تحصل على العلاج داخل الحى نفسه ولا يخرج من الحى للعلاج غير ٣١ ٪ من الأسر . وقد يكون اتجاه هذه الأسر للعلاج خارج الحى لا يعنى في الواقع نقصاً في كفاية المؤسسات الصحية الموجودة بل يحدث ذلك نظراً لسهولة المواصلات ولوجود معارف لهم بين الأطباء خارج الحى .

أما في حالات الولادة فهناك ٦٨٧ أسرة تفضل الاتجاه إلى مراكز رعاية الطفل . وهناك ٢٠٩ من الأسر تلجأ إلى مولدة أو حكيمة بينما ٣٨٦ أسرة تعتمد على القبالة (الداية) . ومن الأسر ٦٩ أسرة تتجه إلى مستشفيات خاصة و ١٨ تلجأ إلى طبيب خاص . أما الأسر الباقية وعددها ٢٤٧ فلم تبين أين تتجه في حالة الولادة وقد تكون معظمها أو كلها أسراً بغير أولاد .

ويتضح لنا من مقارنة هذه الاتجاهات الغالبة ظاهرة جديرة بالانتباه هي نجاح مراكز رعاية الطفل في اجتذاب نصف عدد الأسر . بينما المولدات أو الحكيمات يجتذبن ١٥ ٪ . أما القابلات فيلجأ إليهن ٢٨ ٪ من الأسر . ولا يتجه إلى المستشفيات الخاصة غير ٥ ٪ . ويبدو أن عنصر القابلات هو أقل هذه العناصر من ناحية الثقافة الصحية ولكنه يمتاز بخبرة السنين الطوال وبالقرب إلى نفوس الأهالي .

وقد سئلت الأسر عن رأيها في مسألة توافر العلاج في الحى فذهبت ٩٣٨ أسرة إلى أنه كامل بينما رأت ٦١٨ أسرة أنه ناقص ووقفت ٦٠ أسرة من غير أن تبدي رأياً . وبغض النظر عن أن مثل هذه الإجابة لا يمكن أن تعبر عن حقيقة توافر العلاج في الحى لأنها تعتمد على تقديرات أرباب الأسر وهي لذلك تمثل آراءهم الشخصية أكثر مما تعبر عن حقيقة موضوعية إلا أن الذى يمكن تأكيده هو إيمان نحو ٦٠ ٪ من أرباب الأسر بأن وسائل العلاج متوفرة في الحى تماماً . أما أرباب الأسر التي ذهبت إلى أن وسائل العلاج في الحى ناقصة فقد أجمعوا

هذا النقص في ١٢١ حالة إلى عدم توافر الأطباء وفي ٣٥٤ حالة إلى نقص في المستشفيات العامة وفي ١٤٠ حالة إلى نقص في المستشفيات الخاصة . وهناك ٣ أسر لم تبين نواحي النقص في العلاج . ومن المهم أن نلاحظ أن ٥٨ ٪ من هؤلاء قد ألقوا التبعة في نقص العلاج على الدولة . وأغل أكثرهم من الفقراء الذين يعتمدون كل الاعتماد على العلاج بالجان .

فإذا اتجهنا لسؤالهم عن نوع العلاج الناقص فبنم ٢٤ يتولون أن النقص في الامراض الباطنية و ٥ في الجراحة و ٦ في أمراض النساء و ١٦ في أمراض العيون و ١ في الأمراض التناسلية و ٩ في الأمراض الصدرية و ٢٥ في أمراض أخرى . وهناك ٦٩ قالوا بأكثر من نوع من هذه الأنواع . ويبقى ٥٣ ممن ذهبوا إلى وجود نقص في العلاج لكنهم لم يبدوا رأيهم في نوع العلاج الناقص .

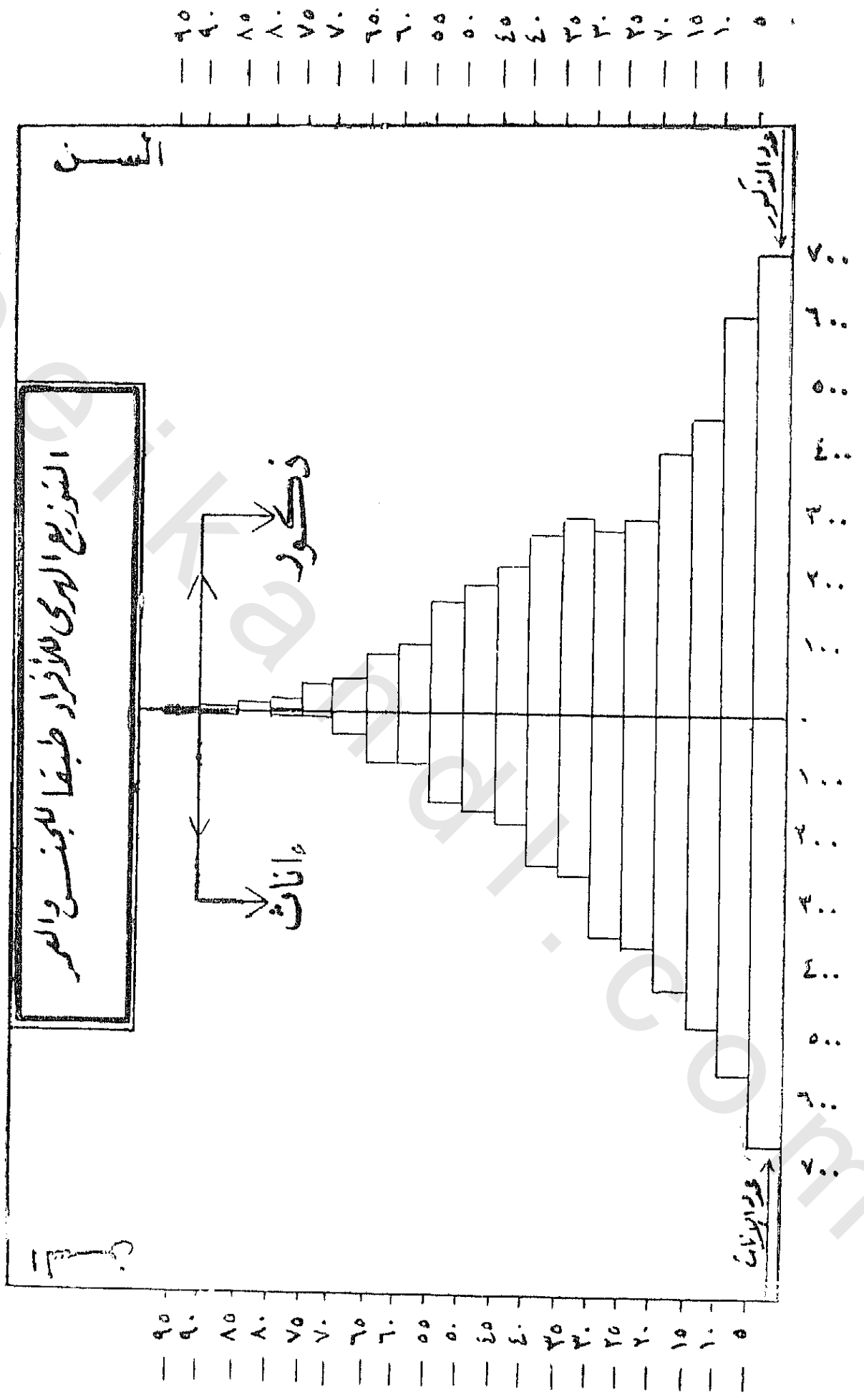
الاستدلال الشخصية :

بالرجوع إلى الجدول الاول من جداول الأفراد (ص ٦٦) وفيه توزيع للأفراد طبقاً لفئات العمر والقرابة لرب الأسرة نجد أن لدينا ١٦١٦ من أرباب الأسر أي ما يوازي عدد الأسر تماماً . ولما كانت الأسرة تمثل وحدة اقتصادية لذلك جاء تعريف رب الأسرة في هذا البحث بأنه هو الذي يدير شؤونها الاقتصادية . وقد يكون رب الأسرة رجلاً أو امرأة والحالة الأخيرة قليلة الحدوث ونجدها حين تخلو الأسرة من رجل مسئول ، أو حين يكون الرجل عاجزاً عن الكسب وعالة على زوجته .

وهناك ١٣٥٤ زوجة يقابلهن مثل هذا العدد أو أقل قليلاً هم أزواجهن ومعنى ذلك أن هناك نحو ٢٥٠ من أرباب الأسر منهم غير المتزوجين في وقت القيام بالبحث ومنهم أيضاً أناث متزوجات وغير متزوجات .

وهناك ٢١٩٢ ابناً و ١٩٣١ بنتاً . وزيادة عدد الذكور على الإناث في الأولاد مرجعها في الأعمار الصغرى إلى كثرة المواليد من الذكور على المواليد من الإناث كظاهرة حيوية معروفة ولكنها ترجع في الوقت نفسه إلى أن انفصال البنات عن الأهل بالزواج أسرع حصولاً من زواج البنين ، وقد يتزوج الابن ويبقى مع أهله ولكن البنت غالباً ما تنتقل إلى بيت الزوجية بعيداً عن أهلها .

لوحة رقم ٤



وهناك من الإخوة ١٢٦ ومن الأخوات ١٢٤ . أما الآباء ومعظمهم من العاجزين عن القيام بأعباء أسرة فعددهم ١١ يقابلهم من الأمهات ١٧٥ . ونحن نعلم أن أرباب الأسر ومعظمهم من المتزوجين كما رأينا ، يصعب عليهم التوفيق بين زوجاتهم وأهلهم ولكنهم يضطرون في سبيل إعالة اخوتهم وأخواتهم - لا سيما حين يكونون صغاراً - ورعاية آبائهم خصوصاً إذا كانوا شيوخاً وأمهاتهم إن لم يكن لمن يرعاهن من زوج أو ولد .

وقد يسترعى انتباهنا أن هناك توازناً بين عدد الإخوة والأخوات ، بينما يبلغ عدد الأمهات ١٦ مثلاً لعدد الآباء . وهذه المفارقة ليست عجيبة لأن الأب يصعب عليه أن يعوله ابنه ، وإن حدث فإنه في معظم ذلك يظل رب الأسرة . ولكن أهم من ذلك أن الآباء يسرع إليهم المرات أكثر مما يسرع إلى الأمهات خصوصاً حين يجد الرجل نفسه عاجزاً عن اكتسب ، هذا إلى سبب آخر يتفرع من هذا السبب وهو أن الزمل والبقاء في حالة انزمل أكثر في النساء منه في الرجال ، ولذلك فالأم أكثر احتياجاً إلى رعاية ابنها من الأب .

نأتي بعد ذلك إلى عنصر لطيف في الأسرة وهو الخالة ، فنجد أنها تمثل في ٢٧ حالة هي لاشك حالات ضرورة ، ولولا ما يجرى على الألسن من أنها مصدر متاعب لا تنتهي لرب الأسرة لسكان العدد أكبر من ذلك .

وهناك ٢٨ يتبعون تحت عنوان « أقارب آخرين » وهؤلاء يشتملون على الأحفاد وأبناء الأخ والأخت والذين هم أبعد منهم في القرابة . وهناك ٢٥ من غير الأقارب لهم إقامة تزيد على ستة شهور ولا يعتبرون شيوخاً ويغلب إذن أن تكون إقامتهم لعلاقة عمل رب الأسرة (كما يأوى صاحب العمل صبيه الذي لا يجد مأوى) وقد يكون ذلك لاعتبارات إنسانية .

أما الخدم فبأنح عددهم ١٠٩ أي بمعدل خادم لكل ١٥ أسرة . ولكن يجب أن نلاحظ أن هناك خدماً آخرين لا يبيتون في منازل الأسر التي يعملون بها ، وهؤلاء لا يدخلون في هذا الرقم .

والبيان التالي يمثل متوسط العمر لهذه المجموعات التي تعيش في ظل الأسرة :

الوسط الحسابي للعمر بالسنين	
٤٢,٩	أرباب الأسر
٣٤,٣	الزوجات
١٠,٩	الابناء
٩,٧	البنات
٢١,٤	الأخوة
٢٤,٦	الأخوات
٦٦,١	الآباء
٥٨,٨	الأمهات
٦٢,٥	الحموات
١٥,١	الأقارب الآخرين
١٨,٩	غير الأقارب
٢٠,٠	الخدم

ويتضح من مقارنة متوسطات العمر أن هناك فرقا بالزيادة في عمر رب الأسرة عن عمر الزوجة يصل إلى ٨,٦ سنة ، ولما كان معظم أرباب الأسر من المتزوجين كما بينا إذن فيمكننا أن نأخذ هذا الفرق كمعبر عن الزيادة المعروفة في عمر الزوج عن الزوجة . أما الزيادة في متوسط عمر الابن عن عمر البنت فتبلغ ١,٢ سنة ، ومن المعروف أن البنات أسرع إلى الزواج من البنين ، أي أسرع إلى الانفصال عن الأسرة . أما فيما يتعلق بالأخوة والأخوات فنجد أن الزيادة هنا هي في متوسط عمر الاخت إذ يبلغ ٣,٢ سنة فوق متوسط عمر الاخ . ومن الواضح أن انفصال الاخ عن أخيه أكثر احتمالا من انفصال الاخت حتى ولو أصبحت الأخيرة قادرة على التكسب ، لأنها في معظم الحالات تفضل أن تظل في كنف أخيها حتى تزوج . وليس كذلك الاخ الذي سرعان ما يسعى إلى الاستقلال حتى قبل أن يكون قادرا تماما على توجيه دفة حياته .

ومن مقارنة متوسطات اعمار الآباء والأمهات والحموات تتضح الظواهر التي

سبق بيانها ، ومنها أن كبر السن هو الذى يلجئ هؤلاء الذين كانوا من قبل عائلين إلى أن يصبحوا عائلة ، والآباء أكثر نفورا من هذا الانقلاب .

أما الأقارب الآخرون فيبدو أن أكثرهم من صغار السن الذين ربما قدموا عائلهم ، وقد يكونون من الاحفاد الذين يعيشون هم وآباؤهم فى كنف الجد .

وأما الخدم فيبدو أن أكثر من نصفهم لم يبلغوا الخامسة عشرة من العمر ، ومع ذلك فهناك من يمتد عمره إلى نحو السبعين .

لدينا من أرباب الاسر ١٦١٦ وأفراد الاسر جميعا ٨١٣٨ وإذن فكل رب أسرة يعول أربعة أفراد فى المتوسط ولسكن إذا اعتبرنا أن الاسرة تتكون أساسا من رب الأسرة وزوجه وأولادهما فإن رب الأسرة يجب أن يعول فى المتوسط ٣,٤ من الأشخاص فضلا عن نفسه . ومعنى ذلك أن العبء الإضافى يبلغ فى المتوسط ٠,٦ وهو غير كثير .

فاذا انتقلنا إلى الجدول الثانى من جداول الأفراد (ص ٦٧) فإننا نجد أنه يمثل توزيع الأفراد طبقا للعمر والحالة الزوجية وطبعا للجنس أيضا .

وباستبعاد الذين يقل عمرهم عن ١٥ سنة من الذين لم يتزوجوا نحصل على التوزيع النسبى الآتى للحالة الزوجية :

الحالة الزوجية للبالغين	ذكور	إناث
	%	%
لم يتزوج	٣٥,٩	٢٣,٣
متزوج	٦١,٧	٦٠,٨
أرمل	١,٥	١٣,٣
مطلق	,٩	٢,٦
	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ومن هذا البيان تتجلى عدة حقائق أولها ارتفاع نسبة الذين لم يتزوجوا بين الذكور عنها بين الإناث بدرجة ملحوظة ، وثانها توازن بين المتزوجين والمتزوجات وثالثها ارتفاع كبير فى نسبة الأرامل بين الإناث عنها بين الذكور ، ورابعها ارتفاع فى نسبة المطلقين بين الإناث عنها بين الذكور .

أما عن ارتفاع نسبة الذين لم يتزوجوا في الذكور عنها في الإناث فراجعها ما هو معلوم من تأخر سن الزواج بين الذكور عنه بين الإناث لزيادة اهتمام الذكور بالتعليم ، ولانتظارهم حتى يجدوا العمل الملائم ، وحتى يصلوا إلى الوضع الاقتصادي الذي يمكنهم من إقامة أسرة ، وليس الأمر كذلك فيما يخص بالإناث . وأما التوازن في المتزوجين فأمر طبيعي .

أما ارتفاع نسبة الأراامل في النساء عنها في الرجال فراجعها إلى أن الموت يسرع إلى الأزواج أكثر مما يسرع إلى الزوجات ، ثم إن الرجل الذي تموت عنه زوجته يستطيع أن يتزوج غيرها بسهولة وكذلك من يطلق زوجته ، وليس كذلك الحال بالنسبة للأراامل والمطلقات ، لاسيما حين يكون لهن من أزواجهن السابقين خلف .

وبالرجوع إلى الجدول مرة أخرى نجد أن هناك توازناً عاماً بين الذكور والإناث ، إذ يبلغ عدد الذكور ٤٠٦٣ و الإناث ٤٠٧٦ ، ونجد مثل هذا التوازن في المتزوجين - مع زيادة في عدد الإناث على الذكور - بسبب تعدد الزوجات واسكنها زيادة طفيفة . أما الأراامل فيبلغ عدد الإناث فهن أكثر من تسعة أمثال عدد الذكور ، كما يصل عدد المطلقات إلى أقل قليلاً من ثلاثة أمثال عدد المطلقين . وقد يدنا الأسباب فإذا رجعنا إلى تعداد القاهرة سنة ١٩٤٧ فإننا نستطيع أن نحسب التوزيع النسبي للحالة الزوجية لدى السيدة زينب بأكمله عند التعداد كالاتي :

الحالة الزوجية للبالغين	ذكور	إناث
لم يتزوج	٣١,٥ %	١٥,٦ %
متزوج	٥٩,٥ %	٦٠,٤ %
أرمل	٣,٤ %	١٦,٣ %
مطلق	١,٩ %	٣,٩ %
غير معين	٤,٧ %	٣,٨ %
	١٠٠,٠ %	١٠٠,٠ %

وبمقارنة هذا البيان بالبيان السابق المأخوذ من العينة نجد أن نسبة غير المبين في التعداد كبيرة ، وقد خللت العينة في هذا البيان من هذا العيب الخطير . ولما كانت

النسب الحيوية لا تتغير كثيراً في مسدة قصيرة كالتى لدينا لذلك نتوقع أن تكون النسب متقاربة . فإذا قمنا بتوزيع غير المبين على الفئات الأخرى للبالغين تصبح زيادة النسب في تعداد الحى عن العينة أكثر وضوحاً في الأرامل والمطلقين ذكوراً وإناثاً بينما هى تقل في الذين لم يتزوجوا إلا سيما الإناث .

ومن السهل أن نلاحظ أن ارتفاع نسب الذين لم يتزوجوا في العينة يؤثر بالانخفاض في نسب غيرهم . والفترة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٣ تحمل اتجاهها إلى الانخفاض في نسب الزواج بعد الارتفاع الكبير الذى صاحب فترة الحرب العالمية الثانية وقد يكون لهذه الظاهرة دخل كبير في المفارقة التى نلاحظها بين العينة المأخوذة في سنة ١٩٥٣ والتعداد الخاص بالحى في سنة ١٩٤٧ . ونعود إلى الجدول مرة أخرى لنستخرج متوسط العمر . وهذا هو البيان .

الوسط الحسابى للعمر بالسنين		الحالة الزوجية للبالغين
ذكور	إناث	
٢٢,٣	٢٢,٤	لم يتزوج
٤٢,٣	٣٤,٠	متزوج
٥٩,٤	٥٥,٢	أرمل
٦٥,٥	٦٤,٨	مطلق

ومتوسط العمر لجملة الأفراد . ر ٣٣ سنة للذكور و ٧ ر ٢٢ سنة للإناث وهو للذين لم يتزوجوا إطلاقاً بالغير بالغير ١١ ر ٨ سنة للذكور و ٧ ر ١٠ سنة للإناث . ويتضح التقارب بين الذكور والإناث في متوسط العمر ولكنه يزيد في المتزوجين عن المتزوجات بفرق قدره ٨ ر ٣ سنة ونحن نعلم أن الزوج في معظم الأحوال يكون أكبر سناً من زوجته . أما انخفاض متوسط عمر المرأة في الترميل فيرجع لما سبق أن ذكرناه من أنه يسرع إلى النساء أكثر مما يسرع إلى الرجال لأن الرجل أقصر عمراً من المرأة في المتوسط ولأن عمر الزوج أكبر من عمر الزوجة في معظم الأحوال كما قدمنا .

ولا يفوتنا أن نذكر أن نسبة الباقيين بدون زواج بعد سن الأربعين إلى جملة

البالغين هي ٢٥ ٪. في الذكور و٦٧ ٪. في الإناث وهذه ظاهرة جديدة بالالتفات .

ننتقل الآن إلى النظر في عدد مرات الزواج للذين سبق لهم الزواج فنجده بيان ذلك في الجدول الخامس من جداول الأفراد (ص ٧٠) وهو يوضح لنا توزيع العمر والجنس لأولئك الذين سبق لهم أن تزوجوا وعدد مرات الزواج . وفي هذا الجدول نجد أن جملة من سبق لهم الزواج ١٤٦٧ من الذكور و١٧٠٢ من الإناث بينما لو رجعنا إلى الجدول الثاني من جداول الأفراد يتحقق لدينا أن جملة الذين سبق لهم الزواج (متزوجين وأرامل ومطلقات) ١٤٧٨ من الذكور و١٨١٤ من الإناث . ومعنى ذلك أن هناك ١١ من الذكور الذين سبق لهم أن تزوجوا لم يبينوا عدد مرات زواجهم وأن هناك ١١٢ من الإناث اللاتي سبق لهن الزواج لم يوضحن عدد مرات زواجهن . وزيادة عدد الإناث على عدد الذكور كثيرا في هذه الحالة سببه لاشك أن المرأة تتخرج من الإجابة على هذا السؤال أكثر من الرجل . ولكن لاشك أيضا أن هذا النقص ينسب إلى جامعى البيانات أسوة بالحالات غير المدينة التي سبقت الإشارة إليها في مواضع شتى .

ويتبين لنا من الجدول الخامس أن ٧٦ ٪ من الذكور لم يتزوجوا غير مرة واحدة وأن ١٧ ٪ تزوجوا مرتين و ٤ ٪ تزوجوا ثلاث مرات و ٣ ٪ تزوجوا أربع مرات أو أكثر . ومن العجيب أن منهم من امتد زواجه إلى ١٠ مرات . أما الإناث فهن ٨٩ ٪ قد تزوجن مرة واحدة فقط و ١٠ ٪ تزوجن مرتين و ١ ٪ فقط تزوجن ثلاث مرات فأكثر . ولم يمتد الزواج بواحدة إلى أكثر من ٤ مرات ومن ذلك يتبين لنا أن الرجل أكثر ميلا إلى تكرار الزواج من المرأة أو على الأصح أكثر قدرة عليه من المرأة حيث القوانين تعالیه حق الطلاق وتعدد الزوجات وحيث الظروف الاجتماعية تتيح له من فرص الزواج في حالة الطلاق أو وفاة شريكه حياته ما لا يتيح للمرأة حين تطلق أو حين يموت عنها زوجها . ويؤيد هذه الحقيقة أن متوسط عدد مرات الزواج من هذا الجدول ٣٥ للذكور مقابل ١٢ للإناث .

نأتى بعد ذلك إلى الجدول السادس من جداول الأفراد (ص ٧١) وفيه توزيع الذين سبق لهم الطلاق طبقا للعمر والجنس وتبعاً لعدد مرات الطلاق . ويوضح لنا هذا الجدول حقائق تتصل بما تبيناه في الجدول السابق من حقائق .

يبلغ عدد الذين سبق لهم الطلاق ٢٦٦ من الذكور منهم ٧٤ ٪. لمرة واحدة و ١٦ ٪. مرتين و ٧ ٪. ثلاث مرات و ٣ ٪. لأربع مرات أو أكثر . ومن الذكور من امتد به الطلاق إلى ٩ مرات . أما عدد الإناث اللاتي سبق لهن الطلاق فيبلغ ١٨٩ منهن ٨٦ ٪. طلقن مرة واحدة و ١٠ ٪. مرتين و ٤ ٪. ثلاث مرات أو أربع . والمقصود بالطلاق في الأبحاث الاجتماعية عامة الطلاق البائن أى الذى تنقطع به الحياة الزوجية ولا تتصل إلا بعقد زواج جديد . وهذه النسب توضح لنا أن الرجال أكثر اتجاها إلى الطلاق من النساء لأن الطلاق أسهل على الرجل وأخف وطأة منه على المرأة .

وإذا رجعنا إلى الجدول الثانى من جداول الأفراد نجد أن عدد المطلقين ٢٢ والمطلقات ٦٢ ولا تناقض بين هذين الرقمين وما جاء به الجدول السادس لأن الذين سبق لهم الطلاق وعدد هم ٢٦٦ قد تزوج منهم من تزوج ولم يبق فى باب المطلقين غير ٢٢ أى بنسبة ٨ ٪. أما الإناث اللاتي طلقن وعدد من ١٨٩ فلم يبق منهن فى باب المطلقات غير ٦٢ أى بنسبة ٣٣ ٪. وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه من السهولة النسبية فى زواج المطلقين عن زواج المطلقات .

ويبلغ متوسط عدد مرات الطلاق للذين سبق لهم الطلاق ١٥.١ للذكور و ١٨.١ للإناث وهذا أيضاً دليل على أن الذكور أكثر مسالاً أو قدرة على الطلاق من الإناث .

بقيت مسألة تتعلق بالمتزوجين وهى ظاهرة تعدد الزوجات . وفيما يلى بيان عدد المتزوجين طبقاً لعدد الزوجات فى العصمة :

عدد الزوجات فى العصمة	عدد المتزوجين
١	١٣٥١
٢	٦٨
٣	١
٤	٢
	١٤٢٢

ومن هذا البيان يتضح لنا أن الذين يثرون تعدد الزوجات لا تزيد نسبتهم عن ٥.٠٪ من المجموع وأن ٩٦.٠٪ من هؤلاء يكتفون بـاثنتين (١).

هل تزيد نسبة التعدد في العينة التي لدينا عنها في المجتمع المأخوذه منه وهو حي السيدة زينب زيادة معنوية؟ إن نسبة التعدد ٥.٠٪ التي حصلنا عليها في العينة يجوز أن تأتي من مجتمع تتراوح فيه نسبة التعدد بين ٣.٣٪ و ٦.٧٪. ولكن نسبة التعدد في الحى لم تزيد عن ٢.٩٪. ومعنى ذلك أن نسبة تعدد الزوجات في العينة أكبر منها في المجتمع بصفة جوهرية وهذا يقتدح في عشوائية العينة من هذه الناحية إلا إذا نظرنا إلى الأمر من ناحية أن المجتمع قد تطور في الفترة من سنة التعداد ١٩٤٧ إلى أوائل ١٩٥٤ حيث أجرى البحث فأصبح سكان الحى أكثر ميلا إلى تعدد الزوجات، أو نصورنا تعرض التعداد أو العينة أو هما معا إلى خطأ في هذه الناحية وهذا ليس ببعيد.

لم يبق من مسائل الأحوال الشخصية غير الدين. وقد بلغ عدد المسلمين في هذه المجموعة ٧٨٧٤ وعدد المسيحيين ٢٦٣ وهناك ١ غير مبين. وهنا تبلغ نسبة المسيحيين ٣.٢٪ بينما هي في تعداد حي السيدة زينب سنة ١٩٤٧ تبلغ ٢.٧٪. واختبار العينة في هذه الحالة يعزز أنها عشوائية. وأن فرق النسبتين ليس بذي أهمية.

خصوبة المتزوجات :

في الجدول الثالث من جداول الأفراد ص (٦٨) نجد توزيع المتزوجات طبقا لعدد مواليدهن الباقيين على قيد الحياة ومدة الحياة الزوجية وفي الجدول الرابع ص (٦٩) توزيعهن طبقا لعدد الذين ماتوا من مواليدهن ومدة الحياة الزوجية. ومن الجدولين معا يمكن أن نرى صورة لظاهرة الخصوبة وعلاقتها بمدة الحياة الزوجية. وأول ما نخرج به من هذين الجدولين أن الوسط الحسابي لعدد الأولاد الأحياء للمرأة المتزوجة هو ٢.٨٨ ولعدد الأولاد الذين ماتوا ١.٠٨ يقابل هذين الرقمين متوسط لمدة الحياة الزوجية مقداره ١٩.٤ سنة. أى أن المرأة العادية المتزوجة تنجب في المتوسط ٣.٩٦ من المواليد خلال هذه الفترة من الحياة الزوجية.

(١) و تعداد القاهرة ١٩٤٧ بلغ عدد المتزوجين بحى السيدة زينب ٣٤٥٩٣ منهم ٩٧٪ متزوجون بواحدة و ٩.٥٪ من أصحاب التعدد يكتفون بزوجتين.

هل هذا الرقم معقول؟ إننا إذا رجعنا إلى بحث عن العلاقة بين الخصوبة ومدة الحياة الزوجية في مصر نجد أن مدة حياة زوجية طوطا ٢٠ سنة كفييلة بأن تأتي للوالدة المشمرة في المتوسط بسبعة من المواليد^(١). ولكن التوزيعين المبينين في الجدولين الثالث والرابع هنا يشمان جميع المتزوجات من مشمرات وغير مشمرات، ولا يقصد بالمرأة غير المشمرة هنا العاقر ولكن التي لم تلد حتى وقت الحصول على البيانات.

ويجب أن ننبه إلى أن في الجدول الثالث ٢٤٥ زوجة ليس لهن أولاد على قيد الحياة وقد يكون منهن كثيرات أنجن مولودا أو أكثر. كما أن في الجدول الرابع ٧٧٧ زوجة لم يمت لهن أولاد منهن التي أنجبت ولدا أو أكثر ومنهن غير المنجبات لناخذ الجدولين ونحاول استخراج متوسط عدد الأولاد الأحياء والاموات للمتزوجات في كل فئة من فئات مدة الحياة الزوجية:

الجملة	متوسط عدد الأولاد الأحياء	متوسط عدد الأولاد الأموات	مدة الحياة الزوجية بالسنين
١,٦٧	٠,٢٨	١,٢٩	— ٠
١,٢٤	٠,٢٢	١,٠٢	— ٥
٢,٨٣	٠,٥٤	٢,٢٩	— ١٠
٤,٢٣	١,٠٦	٣,١٧	— ١٥
٥,٣١	١,٢٩	٤,٠٢	— ٢٠
٦,١٣	١,٩٥	٤,١٨	— ٢٥
٦,٠٥	٢,٠٢	٤,٠٣	— ٣٠
٥,٩٢	١,٧٩	٤,١٣	— ٣٥
٥,٧٧	٢,٠٣	٣,٧٤	— ٤٠
٥,٣٤	٢,٢٩	٣,٠٥	٤٥ فأكثر

وهنا نلاحظ اتجاها في ارتفاع عدد المواليد كلما امتدت مدة الحياة الزوجية. ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة طردية قوية بين عدد المواليد ومدة الحياة

(١) السيد عبد الحميد الدالي. العناصر الحيوية لمشكلة السكان في مصر ص ١٧٤ — ١٨٨.

الزواجية . ولكن يبدو أن في هذه الأرقام شذوذا يحدث حينما بعد حين . ويظهر ذلك واضحا من انخفاض متوسط عدد الأولاد الأحياء منهم والاموات في الفئة الثانية وفي الفئة السابعة وفي بعض الفئات التي تليها في الوقت الذي يجب أن تطرد فيه الزيادة كلما زادت مدة الحياة الزوجية^(١) .

وهذه النتائج تؤيد ما نذهب إليه من الشك في صحة البيانات الخاصة بالخصوبة التي يقدمها لنا هذا البحث .

وانصافا للذين قاموا بجمع هذه البيانات نقول أن الأخطاء التي تشوبها تعتبر شيئا عاديا لأسباب كثيرة منها الأخطاء الناجمة عن النسيان أو الإهمال لا سيما حين تكون مدة الحياة الزوجية طويلة وعدم اهتمام بعض الزوجات بالفرقة بين أولادهن من حياة زوجية حاضرة أو زيجات سابقة . ولطهذه الأسباب وسواها يعتبر قياس الخصوبة من طريق عدد المواليد لكل زوجة عند التعداد خاطئا ومعيبا^(٢) .

الحالة العلمية :

يبين الجدول السابع من جداول الأفراد ص (٧٢) توزيع الأفراد فوق سن الخامسة ذكورا وإناثا طبقا لفئات العمر والحالة العلمية . ويمكننا ببعض التخييس أن نصل إلى البيان الآتي :

جملة	إناث	ذكور	الحالة العلمية
٢٤٦٣	١٧١٢	٧٥١	أمي
١٢٦٦	٤٩٥	٧٧١	يقرأ أو يكتب
١٥٣٣	٧٠٦	٨٢٧	متعلم تعليما أوليا أو ابتدائيا
٨٥٢	٢٦٤	٥٨٨	متعلم تعليما متوسطا
٢٣٤	٥٦	٢٧٨	متعلم تعليما عاليا
٦٤٤٨	٣٢٢٣	٣٢١٥	

(١) الدال " نفس المرجع " وفيه وجدنا أن نسبة الارتباط بين الخصوبة ومدة الحياة الزوجية في مصر سنة ١٩٤١ تبلغ ٨٤ ٪ .

(٢) نفس المرجع ص ١٥٢ — ١٥٤ وفيه تفصيل لأسباب عدم الدقة في بيانات المواليد لكل زوجة عند التعداد .

ويتضح من هذا البيان أن نسبة الأمية فوق سن الخامسة هي في الذكور ٢٣.٤٪ وفي الإناث ٥٢.٩٪. وفي الجملة ٣٨.٢٪. وفي تعداد حي السيدة زينب سنة ١٩٤٧ كانت نسبة الأمية فوق الخامسة في الذكور ٣٤.٧٪. وفي الإناث ٥٩.٩٪. وفي الجملة ٤٧.٤٪. وباختبار معنوية الفروق بين النسب التي حصلنا عليها في العينة والنسب التي كانت قائمة في المجتمع نجد أن انخفاض نسب الأمية في العينة سواء فيما يخص بالذكور أو الإناث ذو دلالة. ونحن نقول إن العينة عشوائية فلا بد أن حي السيدة زينب قد حدث فيه انخفاض حقيقي في نسب الأمية وهذا هو ما توقعه كمنتهجة للتوسع في التعليم. والانخفاض في أمية الذكور أشد كثيرا منه في أمية الإناث.

وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالأهمية تلك هي أن نسبة التعليم العالي تبلغ ٨.٦٪ في الذكور مقابل ١.٧٪ فقط في الإناث والنسبة في الجملة ٥.٢٪. والفرق الواضح بين النسبتين في الذكور والإناث يفسره أن الذكور كانوا ولا يزالون أسبق إلى التعليم وأحرص عليه. ومن الإناث كثيرات يفضن الزواج على إتمام التعليم العالي.

وواضح من هذا البيان أيضا أن عدد المتعلمين ينخفض على وجه العموم كلما ارتفعت درجة التعليم وهذا أمر يجب توقعه لأسباب كثيرة بعضها اقتصادي وبعضها يرجع إلى طبيعة الجهاز التعليمي حيث اتساع في القاعدة وضيق في القمة. ويمكننا بالرجوع إلى الجدول السابع أن نلاحظ أن الحاصلين على شهادات ابتدائية يزيدون على ضعف الحاصلين على شهادات أولية وهذا يرجع إلى وفرة عدد المدارس الابتدائية في المدينة. ونرى في التعليم المتوسط أن الاتجاه الغالب هو النوع العام أي الثانوي حيث يتجه الكثيرون على أمل الالتحاق بالجامعات. وقد يكون هناك سبب آخر هو وفرة عدد المدارس الثانوية العامة إذا قورنت بالمدارس الصناعية والتجارية والزراعية. ونلاحظ في التعليم العالي أن على رأسه كليات التجارة (٧٠) ثم الآداب (٥٠) ثم الهندسة (٤٥) ثم الحقوق (٤٤) ثم الطب (٣٣) والعلوم (٢٢) والفنون الجميلة (٢٠) ثم هناك الكليات الدينية (١٩). أما الزراعة والخدمة الاجتماعية فثلث كل منهما عند الحد الأدنى (٨). وتبلغ نسبة الإناث إلى الذكور أكبر ما تكون في الخدمة الاجتماعية (٣٠.٠٪) ثم في الفنون الجميلة (١٨.٦٪) ثم في الآداب (٤.٣٪) وهي أقل ما تكون في الهندسة (٢.٠٪).

ويجب أن نأخذ إلى أن هذه البيانات خاصة بالمراحل التعليمية التي انتهى منها الشخص . ولكن يوجد لدينا ١٥٠٥ من الطلبة والطالبات وهؤلاء نسبوا إلى المرحلة التي أتموها فعلا . وفيما يلي توزيعهم حسب الجنس والعمر :

عدد الطلبة		فئة العمر بالسنين
ذكور	إناث	
٢٦٠	٢٣٠	٥ —
٣٠١	٢٣٣	١٠ —
٢٢٣	١٠٦	١٥ —
١٠٦	١٩	٢٠ —
١٥	١	٢٥ —
٩	٢	٣٠ فأكثر
٩١٤	٥٩١	

وبينا نجد الوسط الحسابي لعمر الذكور من الطلبة ١٣ر٩ سنة فنجده للإناث ١١ر٩ سنة ومعنى ذلك بقاء الذكور في التعليم مدة أطول . وتتضح هذه الحقيقة من ناحية أخرى من ملاحظة أن ٣٨ر٦ ٪ من الطلبة الذكور فوق الخامسة عشرة بينما ٢١ر٧ ٪ من الطالبات فوق هذه السن . ويمكن بمقارنة المجموعتين التأكد من أن الفرق بين هاتين النسبتين معنوي أي لا يرجع لعوامل المصادفة . وتزيد المفارقة بين الجنسين إذا لاحظنا أن ٣٧ر٧ ٪ من الطالبات يبلغن العشرين أو يزدن بينما ١٤ر٣ ٪ من الطلبة عمرهم ٢٠ سنة فأكثر .

وترجع هذه الظاهرة إلى قلة اهتمام الأسرة بتعليم الفتاة إذا قورنت بالفتى — كما يظهر ذلك من أن نسبة الطالبات إلى الطلبة ٦٥ ٪ مع تساوى عدد الذكور والإناث تقريبا — وإلى العزوف عن تعليم الفتيات حينما يبلغن سن الزواج في كثير من الأحيان ، والاستجابة لما يلوح من فرص الزواج وخصوصا في الأسر الفقيرة التي لا تستطيع أن تم تعليم الذكور فضلا عن إتمام تعليم الإناث

تتضح هذه الظاهرة تماما إذا لاحظنا أنه بينما أن نسبة الاناث إلى الذكور في الاميين ٢٢٨٪. إذ بها في الذين أتموا المرحلة الاولى ٨٥٪. والمرحلة المتوسطة ٤٥٪. والمرحلة العالية ٢٠٪.

بقي أن ننظر في العلاقة بين الحالة التعليمية وظاهرة تعدد الزوجات على ضوء البيان التالي :

الحالة التعليمية	متزوجون بواحدة	متزوجون بأكثر	الجملة
أى	٤١٢	٢٧	٤٣٩
يقرأ أو يكتب	٥٠٦	٢٧	٥٣٣
متعلم تعليميا أوليا أو ابتدائيا	١٦٣	١٠	١٧٣
متعلم تعليميا متوسطا	١٨٢	٥	١٨٧
متعلم تعليميا عاليا	٨٨	٢	٩٠
	١٣٥١	٧١	١٤٢٢

من هذا البيان نجد أن نسبة المتزوجين بأكثر من واحدة إلى جملة المتزوجين تبلغ في الاميين ٦٢٪ وفي الذين يقرأون أو يكتبون ٥١٪ وفي الذين أتموا المرحلة الاولى ٥,٨٪ وفي الذين أتموا المرحلة الوسطى ٢,٧٪ وفي الذين انتهوا من التعليم العالى ٢,٢٪ والاتجاه إلى نقص نسبة أصحاب التعداد كلما ارتفع المستوى التعليمى واضح على وجه العموم . ويمكننا أن نعتبر من لم يتعلموا أو وقف تعليمهم دون اتمام المرحلة المتوسطة كجموعة تختلف اختلافا بينا عن المجموعة التي أتمت المرحلة المتوسطة أو ما فوقها من حيث الاتجاه إلى تعدد الزوجات .

الحالة العملية :

يبلغ عدد الذكور فوق سن الخامسة عشرة ٢٢٠.٦ (الجدول الثانى من جداول الأفراد (ص ٦٧) كما يبلغ عدد الطلبة من الذكور فوق هذه السن ٣٥٣ . فإذا عرفنا أن بعض هؤلاء الطلاب لهم مهن أو حرف يشغلون بها وهم يطلبون العلم فإن لنا أن نطمئن

إلى أن الرقم ٢٠٢٨ وهو يمثل عدد الذين أعطوا بيان مهنتهم إنما يغطي الذين ينبغي عليهم أن يقدموا هذا البيان كما يتضح ذلك من الجدول الثامن من جداول الأفراد ص (٧٤) وهو الذى يبين عدد أصحاب المهن أو الحرف المختلفة وصفة صاحب المهنة أو الحرفة ، بشرط أن نؤمن بحقيقة معروفة وهى أن الأكتية الساحة من أصحاب المهن أو الحرف هم من المذكور .

ويبدو من الجدول المشار إليه أن أكثر المهن شيوعا فى المجموعة هى التى تقع تحت عنوان « عامل فى ذو خبرة خاصة » وينطوى تحته السكربائى والميكانيكى والسائق والحداد والنجار والسمكرى والكواء والحلاق والطاهى ومن إلهم ممن يحتاج عملهم إلى خبرة فنية خاصة ويمثلهم ٦٥١ فرداً (٣٢ ٪ من أصحاب المهن) . ويلهم أصحاب المهن التى تتطلب ثقافة عالية أو مة ومطة ومنهم جمهرة موظفى الدولة ومستخدمى الشركات وعددهم ٤٦٩ فرداً (٢٣ ٪) ثم هناك عمال غير فنيين منهم عمال المصانع والمتاجر والسعاة ومن إلهم وأولئك عددهم ٢٥٣ (١٢ ٪) يلهم المشتغلون بالتجارة ومن ينطون تحت هذا النوع من العمل من سباسة وبدالين وجزارين وفاكهيين وخضريين وأضرابهم ويبلغ عدد هذه الفئة ١٩٣ (١٠ ٪) ثم يقع بهدهم أصحاب المهن التى تتطلب ملكات ذهنية وثقافة عالية كاساتذة الجامعات والقضاة والعلماء والباحثين والصحفيين والمحاسبين والأطباء والمهندسين والضباط والمحامين إلى آخر هذه الطائفة التى تقود غيرها من الطوائف ويبلغ عددهم ١١٥ (٦ ٪) .

ولا يوجد فى كل المجموعة غير اثنين من المتسولين أى بنسبة ١ فى الألف .

فاذا نظرنا إلى صفة صاحب المهنة أو الحرفة فسنجد أن الصفة الغالبة هى « مستخدم » وهو الذى يعمل لدى الغير بأجر إذ تستأثر وحدها بنسبة ٦٨ ٪ من المجموعة . بلى هذه الصفة « الذى يعمل لحسابه » وهو الشخص الذى لديه عمل ولسكنه لا يستخدم أشخاصا آخرين ويبلغ العدد فى هذه الفئة ٢٦٨ أى بنسبة ١٣ ٪ . أما الصفة التى تلى تلك فى الأهمية فهى صفة « صاحب العمل » أى الذى يملك رأس المال ويستخدم غيره وهى ممثلة بنسبة ٧ ٪ .

وهناك ٨٢ فردا وإن كانوا بينوا المهنة أو الحرفة التى ينتمون إليها إلا أنهم لم يوضحوا الصفة التى لهم

أما المتعطّلون فتبلغ نسبتهم ٣٪ ولكن هذه النسبة قد تكون أقل من الحقيقة بسبب أن بعض الذين يقومون تحت صفة صاحب المهنة « غير المقيمة » قد يكونون في الحقيقة من المتعطّلين ولكنهم لا يعترفون بذلك .

ويتضح من الجدول الثامن أيضاً أن أكثر المستخدمين لدى الغير هم من العمال الفنيين ذوي الخبرة وأصحاب الثقافة العالية أو المتوسطة والعمال غير الفنيين . كما أن أكثر الذين يعملون لحسابهم هم من المشتغلين بالتجارة ومن العمال الفنيين ذوي الخبرة ومن الباعة الجائلين . أما الذين يقومون تحت عنوان « صاحب العمل » فأكثرهم من المشتغلين بالتجارة ومن العمال الفنيين ذوي الخبرة .

ننتقل بعد ذلك إلى بيان ساعات العمل . والجدول الآتي يمثل توزيع الأفراد المشتغلين طبقاً لفئات ساعات العمل الأساسية في اليوم :

فئات ساعات العمل الأساسية في اليوم	عدد الافراد
١ —	١٦
٣ —	٤١
٥ —	٤٦٣
٧ —	٥٠٤
٩ —	٣٦٨
١١ —	٢٠٧
١٣ —	٦١
١٥ —	٤٤
	١٧٠٤

ومنّه نجد أن الوسط الحسابي لعدد ساعات العمل الأساسية في اليوم ٨٫٦٤ ساعة ، وهناك ١٨٪ من المشتغلين يعملون ١١ ساعة فأكثر كل يوم بينما الذين يعملون أقل من ٥ ساعات في اليوم تبلغ نسبتهم ٣٪ .

أما الجدول الآتي فيمثل توزيع الأفراد المشتغلين طبقاً لفئات ساعات العمل الإضافي في اليوم :

عدد الافراد	فئات ساعات العمل الإضافي في اليوم
٣٩	أقل من ساعة
٥٦	١ -
٤٥	٢ -
٢٠	٣ -
٢٠	٤ -
٨	٦ - ٨
١٨٨	
١٥١٦	لا يعملون اضافياً
١٧٠٤	

وهنا نجد أن الوسط الحسابي لعدد ساعات العمل الإضافية في اليوم هو ٢٣٥ ساعة للذين يشتغلون إضافياً : ولكنه يبلغ لجميع المشتغلين ٢٣٦ . من الساعة . وهذا الرقم الأخير إذا أضيف إلى متوسط ساعات العمل الأساسية يعطينا ما يقرب من تسع ساعات كمتوسط لساعات العمل على وجه العموم وهو رقم ليس بالقليل .

نأتي بعد ذلك إلى بيان مدة التمثل وأسبابه ويقدمه الجدول التاسع من جداول الافراد ص (٧٥) . ومنه يتضح أن هناك ٢٨١ من المتعطلين وهذا الرقم يزيد كثيراً عن عدد المتعطلين في الجدول الثامن وهذا يؤيد ما سبق أن ذهبنا إليه من نقص الرقم الأول عن الحقيقة ولكن الذي يسترعى الانتباه أننا لو أضفنا إلى المتعطلين في الجدول الثامن عدد الذين لم يبينوا صفتهم لما بلغ العدد السكاني نصف العدد الذي في الجدول التاسع . ولكن أهل معنى التمثل قد اختلف في أحد الجدولين عن الآخر . وفي الجدول التاسع قد عرف معنى التمثل لجامعي البيانات بأنه انقطاع الشخص البالغ من السن ١٢ عاماً فأكثر عن مزاولة عمله ويخرج من هؤلاء طلبة المدارس . ولكن هل التزم جامعو البيانات أخذ بيان المهنة أو المعرفة للذين عمرهم ١٢ سنة فأكثر ؟ إن كان قد حدث ذلك فإن الذين أعطوا بيان المهنة يكونون أقل في عددهم مما ينبغي ويكون أكثر الذين لم يعطوا هم في الحقيقة من طائفة المتعطلين .

ويظهر لنا من الجدول التاسع أن أكثر من نصف عدد المتعطلين لم تزد مدة تعطيلهم

عن هـ شهور . أما فيما يختص بأسباب التعطل فيبدو أن الأسباب المتوقعة وهي المرض والعاهة والشيخوخة والفصل وإغلاق محل العمل والإفلاس وعدم الرغبة في العمل لم تستهوا المتعطلين بدليل أن الذين قالوا بها بلغ عددهم ١١٦ أى بنسبة ٤١ ٪ . بينما الذين قالوا إن سبب تعطلهم « غير ذلك » عددهم ١١١ أى ما يقرب من مجموع أولئك . وهناك ٤٤ لم يبدوا أى سبب . وقد يكون السبب الذى يختفى وراء تعطل هاتين المجموعتين هو عدم وجود عمل . وقد يكون إلى جانبه السكسل أو عدم الحاجة إلى القيام بأى عمل .

الناحية الترويجية :

من بيانات الترويج للأسرة داخل المنزل يتضح أن عدد الأسر التى تنظر للراديو باعتباره وسيلة الترويج المفضلة يبلغ ٢٩٦ بينما يمنح إلى المطالعة ٣١٢ أسرة ، وإلى الألعاب المسلية ٥٧ أسرة ، وهناك ٦٢ أسرة تجمع بين المطالعة والألعاب وأسرة واحدة تجمع بين الراديو والمطالعة وهذا عجيب ، أيعطل الراديو حب المطالعة إلى هذا الحد ؟ ولكن أعجب من ذلك أن ٨٨٨ أسرة ليس لديها وسيلة للترويج داخل المنزل ومن البيانات التى حصلنا عليها ظهر أن ٥٥١ أسرة تملك راديو (أى بنسبة ٣٤ ٪) . يضاف إليها ٢٩ أسرة تملك تليفوناً إلى جانب الراديو و ٤ أسر تملك سيارة إلى جانب الراديو و ٨ أسر تملك تليفوناً وسيارة إلى جانب الراديو فلكأن مجموع عدد الأسر التى تملك راديو هو ٥٩٢ بينما الأسر التى تعتبره وسيلة الترويج داخل المنزل ٢٩٦ أسرة فقط أى نصف عدد الأسر التى تملكه فهل من رأى النصف الآخر أن الراديو مصدر لشيء آخر غير الترويج يمكن أن نسميه « العكنة » ؟ .

أما الأسر التى لديها تليفون ولا تملك سيارة ولا راديو فعددها ١٢ والتى لديها مع التليفون سيارة فعددها ٢ والتى لديها مع التليفون راديو فعددها ٢٩ كما قدمنا والتى لديها مع التليفون سيارة وراديو فهى ٨ كما قدمنا أيضاً ، ومعنى ذلك أن جملة عدد الأسر التى تملك تليفوناً تصل إلى ٥١ أى بنسبة ٣ ٪ من مجموع الأسر .

أما الأسر التى تملك سيارة وليس لديها تليفون ولا راديو فهى ٢ والتى لديها مع السيارة راديو فعددها ٤ والتى لديها إلى جانب السيارة تليفون وراديو فعددها ٨ أى أن مجموع الأسر التى تملك سيارة ١ أسرة فقط أى أقل من ١ ٪ من مجموع الأسر .

وأما الذين لا يمكنهم سيطرة ولا تليفونا ولا راديو فيمثلهم ١٠٠٨ من الاسر أى بنسبة ٦٢ ٪ وهذه نسبة مرتفعة جداً إذا نظرنا إلى أن الراديو ينبغي أن يوجد في كل منزل من منازل المصريين لا سيما في العاصمة .

أما وسائل الترويح التي تمارسها الاسرة أو الافراد خارج المنزل فأهمها السينما حيث يتردد عليها ١٨٨٥ فرداً إثم المقهى ٧٠٢ ثم الملهى ١٨٠ ، تأتى بعد ذلك الزيارات ويقوم بها ٩٦ من الافراد . ويتردد على نواد رياضية ٨٨ وعلى نواد اجتماعية ٧٦ وعلى نواد وهيئات أخرى ١٥ .

وبالرجوع إلى الجدول العاشر من جداول الافراد ص (٧٦) وفيه توزيع المترددين على السينما طبقاً للجنس وفئة العمر وعدد مرات التردد في الشهر يتضح لنا أن الذكور أكثر ارتيادا للسينما من الاناث (١١٩٨ ذكور مقابل ٦٨٧ أناث) وأن نسبة الاناث إلى الذكور تقل كلما زاد عدد مرات التردد . وهذا أمر طبيعي لان القيود على الفتاة أشد منها على الفتى . ويمكن أن نصل بالحساب إلى أن متوسط مرات دخول السينما في الشهر هو للذكور ٢,٩ وللأناث ٢,١ .

ومن الامور التي يجدر ملاحظتها أن التردد على السينما يتخذ صفة موسمية مع اتجاه إلى التناقص كلما زاد عدد مرات التردد فهو أكثر شيوعا على أساس مرة كل شهر ثم مرة كل أسبوعين ثم مرة كل أسبوع ثم مرتين كل أسبوع ثم ٣ مرات كل أسبوع ومعنى ذلك أن التردد على السينما يأخذ شكل عادة رتيبة في أكثر الاحوال .

ويلاحظ أيضا أن عدد المترددين على السينما يقل بارتفاع السن ولا يوجد من رواد السينما من جاوز السبعين . كذلك يغلب أن يكون المكثرون من ارتياد السينما من ذوى الاعمار المتوسطة . وتفسير ذلك واضح فصغار السن لا يستطيعون إلا بغيرهم وكبار السن لا يقدررون .

وفيما يلي بيان المترددين على غير السينما وعدد مرات ترددهم في الشهر :

عدد مرات التردد في الشهر	عدد الافراد الذين يترددون على				
	المقهى	الملهى	النادى الاجتماعى	النادى الرياضى	الزيارات
٠	٧٤٣٦	٧٩٥٨	٨٠٦٢	٨٠٥٠	٨٠٤٢
١	١٦	٨٦	١٤	١٥	١٦
٢	٣٦	٤٨	١٢	١٣	٦
٣	٣٢	٦	٤	٧	٤
٤	١٠٦	١٠	١٨	١٦	١١
٥	٣٢	٤	٢	٢	٢٩
٦	٣٢	٥	—	١	٢٦
٧	١٣	—	١	—	١
٨	٦٩	—	٤	١١	—
٩	—	—	٢	—	—
١٠	٧٥	—	٢	٧	—
أكثر من ١٠	٢٩١	٢١	١٧	١٦	٣
	٨١٣٨	٨١٣٨	٨١٣٨	٨١٣٨	٨١٣٨

وبهذه نبين أن نسبة الذين يترددون على المقاهى أكثر من ١٠ مرات في الشهر تصل إلى ٤٢ ٪ من جملة رواد المقاهى . ولا غرو فكثير من هؤلاء يتخذ منها محلا مختارا ويهجر بيته كل يوم لارتياحها .

والجدول الآتي يبين ساعات الجلوس في المقهى في اليوم :

عدد المترددين	عدد ساعات الجلوس في المقهى في اليوم
٢٢	أقل من ساعة
٨٦	١
٢٩٩	٢
١٩٥	٣
٤٦	٤
٩	٥
٧	٦
٢	٧
٧	٨
١	٩
٦	١٠
٢٢	١١ فأكثر
٧٠٢	

ومن هذا البيان يتضح أن نسبة الذين يجلسون إلى المقاهي ٣ ساعات فأكثر في اليوم تصل إلى ٤٢٪ من جملة الرواد . وارتفاع هذه النسبة يبين الضرر الاجتماعي هبالغ الذي يؤدي إليه انتشار المقاهي ولا سيما في المدن من ضياع للوقت والمال لا الهطائل تحته ومن حرمان للأبناء من رعاية الآباء .

(الاول والثاني)

توزيع الأسر طبقاً لصفات الدخل السنوي بالجنس وعدد أفراد الأسرة

09

جداول الاسرة :

(الجدول الثاني)

توزيع الاسر طبقا لفئات الانفاق السنوى بالجنيه وعدد افراد الاسرة

الاسرة	عدد افراد الاسرة														فئات الانفاق
	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
١٣٤	—	١	—	—	٢	—	—	٧	١٣	١٩	١٦	١٤	٣١	٣١	—
٣٩١	—	—	—	—	—	٦	١٣	٢٣	٤٣	٦٦	٧٤	٧٥	٧٤	١٧	٥٠
٣٣٩	—	—	١	١	٣	٤	١٩	٢٨	٤٥	٦٣	٦٢	٥٠	٤٧	١٦	١٠٠
٢٢٠	—	—	—	١	٣	٦	٢٢	٣٠	٤٢	٤٢	٢٩	٢٢	٢٠	٢	١٥٠
١٣٥	٢	—	١	٧	٨	٥	١٢	٨	٢٠	٢٨	١٥	١٤	١٤	١	٢٠٠
٩٩	—	١	١	—	٤	١٢	١١	١٣	١٧	٢٠	٥	١١	٢	—	٢٠٠
٧٦	—	—	—	٢	٤	٢	٩	١٣	١٤	١٦	٥	٦	٤	١	٣٠٠
٥٥	—	—	١	—	٤	٧	٧	٩	١٠	٥	٦	٢	٢	١	٢٥٠
٤٠	١	—	—	٢	٢	٦	٨	٤	٥	٦	٢	٢	—	—	٤٠٠
٢٤	—	—	—	١	٣	١	١	٦	٣	٢	٣	٣	١	—	٤٥٠
١٠٣	—	٢	١	٦	٤	١٠	٢٠	١٥	١٦	٩	١١	٦	٣	—	٥٠٠ فأكثر
١٦١٦	٣	٤	٥	٢٠	٢٧	٥٩	١٢٢	١٥٧	٢٢٩	٢٧٦	٢٢٩	٢٠٧	١٩٩	٦٩	الاسرة

جداول الأسرة :

(الجدول الثالث)

توزيع الأسر طبقاً لفئات الانفاق الشهرى على الغذاء بالجنه وعدد أفراد الأسرة

البلدة	عدد أفراد الأسرة														فئات الانفاق على الغذاء
	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
٥٠٢	—	—	—	—	—	٣	١١	٢٤	٤٦	٧٧	٩٣	٨٩	١٠٦	٥٤	—
٥٨٧	٢	—	١	٥	٦	١٢	٤١	٥٤	٩١	١٢٢	٨٦	٧٨	٧٨	١١	—
٢٢٢	—	١	١	٣	١٢	١٤	٢٨	٣٤	٤٣	٤٣	٢٨	٢٦	٨	٢	—
١٤٠	—	—	١	٤	٨	١٥	١٩	٢٨	٢٦	١٦	٩	٦	٦	٢	—
٦١	—	١	١	٣	٦	٥	٢	١٣	١١	١٠	٤	٤	—	—	—
٢٢	—	—	—	٢	٢	٣	٥	٦	٦	٢	٢	١	١	—	—
٣٠	—	—	—	—	١	٥	٨	٧	٣	١	٤	١	—	—	—
١	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—
١١	—	١	—	٢	—	—	٢	—	٢	٢	—	١	—	—	—
٦	—	—	١	—	—	١	٢	—	١	١	—	—	—	—	—
١٢	١	١	—	١	٢	١	٢	—	—	١	٢	١	—	—	٥٠ فأكثر
١٦١٦	٣	٤	٥	٢٠	٢٧	٥٩	١٢٢	١٥٧	٢٢٩	٢٧٦	٢٢٩	٢٠٧	١٩٩	٦٩	البلدة

جداول الآلة:

توزيع
الأسر طبقاً لصفات إيجار المسكن وعدد الغرف

البلدية	عدد الفـ رف في المسكن										إيجار المسكن بالجنينة في الشهر
	غير مبين	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١		
٨٠٢	٧	٠	٠	٠	١	١٥	٧٤	٢١١	٤٩٤	—	
٤٤٥	١	٠	٠	٢	١٥	٥٨	١٢٥	١٤٨	٩٥	—	
٢٠٠	١	٠	١	٢	١٥	٤٦	٧٤	٤٧	١٣	—	
١٠٣	١	٠	٢	٢	١٢	٣٠	٤٩	٦	٠٠	—	
٢١	٠	٠	١	٢	٤	٧	١٦	١	٠٠	—	
٢٢	٠	١	٠	٠	٢	١٢	٦	٠	١	—	
١٢	٠	٠	١	٠	٢	٨	١	٠	٠	—	
١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١٤ فاكثر	
١٦١٦	١٠	١	٥	١١	٥١	١٧٧	٢٤٥	٤١٣	٦٠٣	البلدية	

جداول الاسوة :

(الجدول الخامس)

توزيع الاسر التي لها مدخرات طبقا لنوع المدخرات وقيمتها بالجنبيه

الجنس	نوع المدخرات						قيمة المدخرات
	غير مبين	مدخرات أخرى	أسهم و سندات	جميعيات	تأمين	تعليمية	
٣٤	—	٣	—	٤	٥	٢٢	—
٢٣	٣	١	٢	—	—	١٧	—
٢٥	٣	١	١	—	٣	١٧	—
٦	—	—	—	١	١	٤	—
٢٤	—	—	٣	١	—	٢٠	—
٨	—	١	—	—	٣	٤	—
١٢	—	—	٢	—	٢	٨	—
٢	—	—	—	—	—	٢	—
١	—	—	—	—	—	١	—
١	—	—	—	—	—	١	—
٥١	٢	٥	١٠	٢	٧	٢٤	—
١٨٧	٩	١١	١٨	٨	٢١	١٢٠	١٤٠٠

(الجدول السادس)

توزيع الاسر المدينة طبقا لأسباب الديون وقيمتها بالجنيه

البلدة	باب الديون							قيمة الديون
	غير مبين	المكيفات أسباب أخرى	قلة الدخل	المأتم	الزواج	البطالة	المرض	
٢٨٧	—	١٣	٥	١٥٤	١١	١٨	٥٠	٣٦
٥٤	٢	٢	٠	١٨	٢	١٠	٥	١٥
١٤	٠	٣	٠	٦	٠	١	٣	١
٨	٠	٢	٠	١	٠	٣	١	١
٦	١	١	٠	١	١	١	١	٠
٦	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٢
١	٠	١	٠	٢	٠	٠	١	٠
٦	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠
١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	٢	٢	٠	٠	١	٠	٠	٠
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	٢	٦	٠	٠	٠	٠	٠	١
٢٩٣	٨	٢٠	٥	١٨٥	١٤	٣٤	٦١	٥٦
								البلدة
								٠
								٥٠
								١٠٠
								١٥٠
								٢٠٠
								٢٥٠
								٣٠٠
								٣٥٠
								٤٠٠
								٤٥٠
								٥٠٠ فأكثر

جداول الاسرة :

(المجدول السابع)

توزيع الاسر طبقا لفئات الدخل السنوى وفئات متوسط عدد الافراد للغرفة

الجملة	متوسط عدد الافراد للغرفة											فئات الدخل
	١٠ فأكثر	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠	
١٤٢	٠	٠	٠	٢	٩	١٦	١٣	١٩	٢١	٤١	١١	—
٢٨٦	٠	٢	٧	١٦	٢٥	٤٧	٦١	٧١	٨٨	٥٠	١٩	— ٥٠
٢١٠	٠	٠	٢	١٢	١٨	٢٧	٣٦	٦٣	٧٣	٦٣	١٥	— ١٠٠
٢٠٨	٠	١	٢	٢	٣	١١	٢٣	٤٣	٦٨	٤٦	٩	— ١٥٠
١٤٢	١	٠	٠	١	٢	٧	٥	٣١	٤٤	٤٢	١٠	— ٢٠٠
٨٧	٠	١	٠	١	١	٠	٦	١٤	٢٩	٢٩	٦	— ٢٥٠
٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	١٠	٢٦	٢٥	٧	— ٢٠٠
٥٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	١١	٢٦	١٤	٤	— ٢٥٠
٤٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢	١٣	١٥	٤	— ٤٠٠
٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٩	١٢	٢	— ٤٥٠
١٢٥	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	١٢	٤١	٥٩	١٠	١٥٠ فأكثر
١٦١٦	١	٤	١١	٢٥	٥٨	١١٠	١٤٨	٢٨٧	٤٥٨	٤٠٧	٩٧	الجملة

100

وزيج الأفراد طبقاً لفئات العمر والعلاقات إلى الأب الأسرة

[illegible]

جداول الافراد :

الجدول الثاني

توزيع الافراد طبقا للعمر والحالة الزوجية

فئات العمر	لم يتزوج		متزوج		أرمل		مطلق		جملة		الاجمالي
بالسنين	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	إناث	ذكور	جملة
٠	٧٠١	٦٦٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٦٣	٧٠١	١٣٦٤
٥	٦٠٢	٥٦٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٦٢	٦٠٢	١١٦٤
١٠	٤٥٣	٤٨٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٨٨	٤٥٣	٩٤١
١٥	٣٩٩	٣٣٨	٧	٩٤	٠	٠	٠	٠	٣٣٨	٤٠٦	٨٤٤
٢٠	٣٣٨	١١٧	٥٣	٢٣٢	٠	٠	٢	٩	٣٦٣	٣٩٤	٦٥٧
٢٥	١٠٧	٣٣	١٥٣	٢٩٤	١	٤	٦	١٠	٣٤١	٢٦٨	٦٠٦
٣٠	٤٣	١٢	٢٤١	٢٣٦	٧	٢٠	٧	١٠	٢٥٢	٢٩١	٥٤٣
٣٥	١٩	١٢	٢٣٨	٢٠١	٠	٢٠	٨	٧	٢٤١	٢١٢	٥٠١
٤٠	٧	١٠	٢٠٢	١٢٩	٢	٢٣	٩	٩	١٧١	١٦٩	٣٩٣
٤٥	٥	٨	١٥٩	١١٣	٥	٤٠	٠	٦	١٦٧	١٤٧	٣٣٦
٥٠	٤	٥	١٣٨	٧٨	٥	٦٠	٠	٥	١٤٧	١٢١	٢٩٥
٥٥	٢	١	٩١	٣٧	٥	٤٠	١	١	٧٩	٧٩	١٧٨
٦٠	١	٦	٧٥	١٨	٤	٥٦	٢	١	١١	٨٢	١٦٣
٦٥	١	٤	٣١	١	٢	٢٨	٠	٠	٣٤	٣٤	٦٧
٧٠	٠	٢	٢٢	٢	٥	٢٠	٠	٠	٢٨	٢٨	٥٢
٧٥	٠	١	٦	٠	٢	٢	٠	٠	٥	٨	١٣
٨٠	٠	٠	٥	٠	٢	٧	١	٠	٧	٢	٩
٨٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٥	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٢	٠	٢
الاجمالي	٢٥٨٤	٢٢٦٤	١٠٢٢	١٢٣٧	٣٤	٣١٥	٢٨	٢٨	٤٥٦٣	٤٠٦٣	٨٦٢٦

جداول الافراد :

الجدول الرابع

توزيع المتزوجات طبقاً لعدد الأولاد الاموات ومدة الحياة الزوجية .

الجملة	عدد الأولاد الأموات													مدة الحياة الزوجية بالسنين	الجملة
	مابين ٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	٠		
٣١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	—	٧٧٧
٢٥٨	١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣	—	٢٤٢
٣٠٩	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٠٠	—	١٦١
٢٧٣	٦	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١	—	٩٦
١٨٠	٣	٠	٠	١	١	١	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	—	٦٨
١٤٠	١	٠	١	٨	٦	٣	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	—	١٨
٨٥	١	٠	١	٣	٣	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	—	١١
٨٧	٠	٠	٦	١	٤	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	—	٣
٣٩	٢	٠	٢	٢	١	٢	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	—	٤
٣٥	٠	١	٢	١	١	٤	١	٠	٠	١	٠	١	١	٤٥ فأكثر	١٦١
١٤٣١	٣٣	١	١	٢٨	٧١	١١	٣	٤	٠	١	١	١	٠	٧٧٧	١٤٣١

توزيع الذين سبق لهم الزواج طبقاً للـعمر والجنس ولعدد مرات زواجهم

فئة العمر بالسنين	عدد مرات الزواج									
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٩	١٠		
ذكور	١١١	٢٥٢	٥٢	٢٣	١١	٢	١	٢		
إناث	١٥٢	١٦٧	٩	٥						
١٥	٨٧	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٠	٢٢٠	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٥	٢٧٦	١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٠	٢١١	٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٥	١٨٩	١٥	١	٠	١	٠	٠	٠		
٤٠	١٣٥	٢٦	١	٠	٢	٠	٠	٠		
٤٥	١٥٦	٣٣	١	٢	٢	٠	٠	٠		
٥٠	١٢٠	٣٢	٧	٢	٢	٠	٠	٠		
٥٥	٨٩	٣٩	٧	٢	٢	٢	٠	٠		
٦٠	٥٨	٢٢	١	٢	١	٠	٠	٠		
٦٥	٥٤	١٦	٠	٢	١	٠	٠	٠		
٧٠	١٨	١٢	١	٠	٠	١	٠	٠		
٧٥	١٦	٨	١	٠	٠	٠	٠	٠		
٨٠	٤	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠		
٨٥	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٩٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٠٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٤٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٧٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٧٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٨٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
١٩٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٠٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٤٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٧٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٧٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٨٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٢٩٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٠٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٤٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٧٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٧٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٨٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٣٩٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٠٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٤٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٧٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٧٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٨٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٤٩٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		
٥٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠		

جدول الافراد :
(الجدول السادس)

توزيع الذين سبق لهم الطلاق طبقا للعمر والجنس وتبعاً لعدد مرات الطلاق

فئة العمر بالسنيين	عدد مرات الطلاق								
	٩	٨	٥	٤	٣	٢	١	ذكور	إناث
١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧
٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	١٥
٢٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١	٢٦
٣٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩	٢٢
٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٤	٢٢
٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢	٢٤
٤٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٤	١٢
٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٢	١٢
٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٢	١٥
٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩	٠
٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	١	١	٢	٢	٤	٢٠	٤٢	١٦١	١٦٢

جدول الافراد :

(الجدول الثامن)

توزيع العاملين طبقا للمهنة أو الحرفة و لصفة صاحب المهنة أو الحرفة

المهنة أو الحرفة	صاحب عمل	شريك	قريب	يعمل لحسابه	مستخدم	صبي	متعطّل	غير مهينة	الجمالة
(١) مهنة تتطلب ملكات ذهنية وثقافة عالية	٥	--	--	٢	٩٩	--	٣	٦	١١٥
(٢) اصحاب اعمال أو مديرو اعمال	١٠٠	--	١	٦	٥	--	١	٤	٢٧
(٣) اصحاب أملاك	٢	--	--	--	--	--	١	٥	٨
(٤) مهنة تتطلب ثقافة عالية أو متوسطة	١	--	--	٨	٤٣٠	--	١٤	١٦	٤٦٩
(٥) أعمال تجارية	٥٤	١٤	٨	٧٦	٢٤	٤	٥	٨	١٩٣
(٦) عامل فني ذو خبرة خاصة	٦٥	١	٥	٧٦	٤٥٣	٢٧	١٢	١٢	٦٥١
(٧) عامل غير فني	٣	--	--	١٠	٢١٥	١٨	١	٦	٢٥٣
(٨) مزارع	٣	--	--	٦	١	--	٢	٢	١٤
(٩) بائع جائل	١	--	١	٦٦	٦	٢	--	٢	٧٨
(١٠) جندي أو شرطى	--	--	--	--	٧٤	--	١	٣	٧٨
(١١) أعمال متقطعة أو فعلة	--	--	--	٢	١٠	--	--	--	١٣
(١٢) يساعد رب الأسرة	--	--	١	--	--	٢	--	١	٤
(١٣) خدمة في المنازل	--	--	--	٧	٦١	٢	--	١	٧٢
(١٤) أرباب معاشات	--	--	--	--	١	--	٤	--	٥
(١٥) لا يعمل	١	--	--	--	١	--	١٣	١٣	٢٨
(١٦) متسول	--	--	--	١	--	--	--	١	٢
(١٧) أعمال متنوعة أو غير معروفة	١	--	--	٨	٧	١	--	٢	١٩
	١٤٦	١٥	١٦	٢٦٨	١٣٨٧	٥٧	٥٧	٨٢	٢٠٢٨

جداول الأفراد :

(الجدول التاسع)

توزيع المتعطلين عن العمل طبقا لمدة التعطل بالشهر وأسباب التعطل

الجملة	غير مبيته	غير ذلك	عدم الرغبة في العمل	الإفلاس	الفصل	الشيخوخة	العاهة	المريض	إغلاق محل العمل	مدة التعطيل بالشهر
٢٨١	٥٤	١١١	٦	٣	٢٧	٣١	٩	٣٣	٧	الجملة
١	—	٥	—	—	—	٢	—	—	١	٠
٢٦	٦	١٠	—	١	٢	٢	—	٢	—	١
٣٦	٨	١٥	٤	—	٢	—	١	٢	٤	٢
٤٥	٧	٢٣	—	—	٥	—	—	٧	٢	٣
٣٢	١٠	١٥	١	—	٢	—	—	٤	—	٤
١٠١	١	٦	—	—	٢	—	—	١	—	٥
٤٤	١٠	١٦	١	١	٤	٢	٤	٠	—	٦
٤	١	٢	—	—	١	—	—	—	—	٧
٦	١	٢	—	—	٢	١	—	—	—	٨
٤	١	١	—	—	—	١	—	١	—	٩
٥٠	٢	١٥	١	١	٥	١٥	٢	٨	—	١٠
١٥	٦	١	—	—	—	٥	١	٢	—	١١

